



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميله
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم : علوم اقتصادية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

المرجع :/2019

مذكرة بعنوان:

دراسة قياسية لأثر أهم المحددات على الإصدار النقدي في الجزائر للفترة (1990 – 2017)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د) تخصص " اقتصاد نقدي وبنكي "

إشراف الأستاذ(ة):

د. زواري فرحات سليمان

إعداد الطالب(ة):

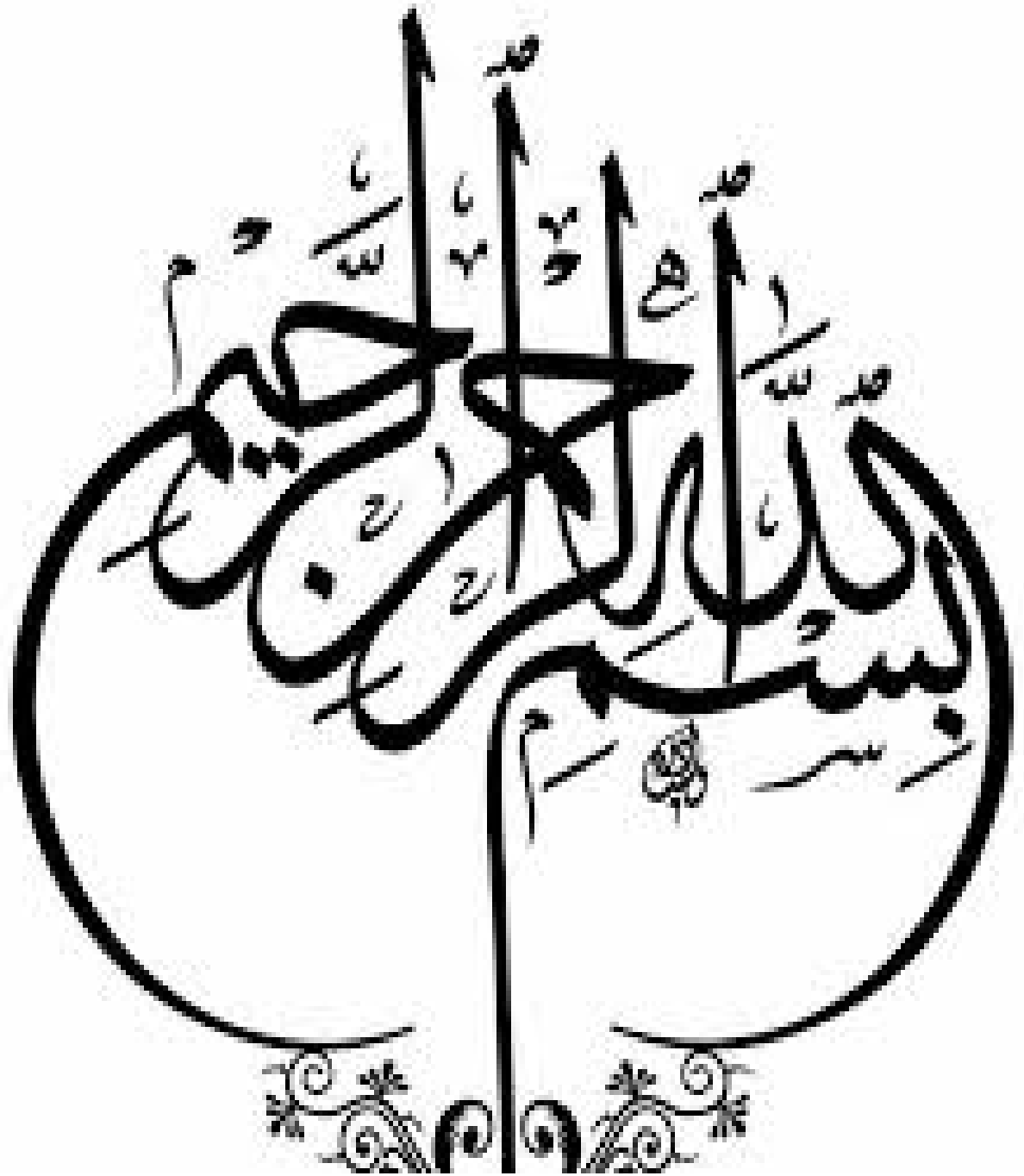
- بن حركات بثينة

- بولعظام سهام

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي ميله	د. عبد الباسط عبد الصمد علية
مناقشا	المركز الجامعي ميله	أ. إبراهيم رحيم
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي ميله	د. زواري فرحات سليمان

السنة الجامعية: 2018/2019



شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين أحمده وهو أهل الحمد والتحميد أشكره والشكر لديه أسباب المزيد والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي بعثه للإنسانية مؤدياً وبعد:

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من صنع إليكم معروفا فكافئوه فان لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا له حتى تروا أنكم كافئتموه"

وإذا كان الواجب أن يذكرنا هل الفضل بفضلهم وان يخص بعضهم بالذكر، فإنني أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للأستاذ المشرف: سليمان زواري فرحات على ما قدمه من ملاحظات وتشجيعات وبحث على الاستمرار فكانت توجيهاته وإرشاداته ذات منفعة وفائدة لنا.

ونتقدم بالشكر إلى الأساتذة لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها، هؤلاء ذكرتهم أما من نسيتهم فهم أولى الناس بالشكر والتقدير، وأدعو الله سبحانه وتعالى أن ينال هذا الجهد بالقبول والرضي فحسبنا أنا اجتهدنا فان وفقنا من عند الله وان قصرت فمن عندنا لقوله تعالى "قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم.

إهداء

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلاله وكماله
وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على من أنزل
عليه القرآن فقام به حق قيام سيدنا محمد صلى الله
عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيرا. انه لا يسعنا في
هذا المقام إلا أن نهدي ثمرة جهدنا إلى:

من قال فيهما الله عز وجل ".....وبالوالدين
إحسانا.....".

بحر الحنان ريحانة الحنان، ونور عيناى أمة
حفظها الله لي .

الذي لم يبخل علي يوما، الشمعة التي تضيء
دربي أبي حفظه الله لي
إلى أحب الناس إلي قلبي أخواتي، أساتذتي في
كل المراحل.



إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل ".... واخفض لهما جناح الذل من
الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً" سورة الإسراء الآية - 24
إلى من أوصى الله بها ثلاث أمي الغالية على قلبي.
وإلى من كلفه الله بالهبة والوقار وعلمني بدوني انتظار واحمل اسمه بكل
افتخار وستبقى كلماته اهتدي بها في اليوم والمستقبل وأرجو من الله أن يمدّه
بعمر مديد وخير كثير أمين إلى أبي العزيز.
إلى إخوتي رفاق دربي وإخوتي وأخواتي الذين أحاطوني باهتمام ونصائحهم
وكلما احتجت إليهم كانوا لي سنداً وعوناً لي ولا أنسى أختي إلى من اعتبره أبي
الثاني عمي العزيز وزوجة أخي وبنت عمي وأخواتها وبنات خالي حفظهم الله
إلى من شاركتني ثمرة جهدي من الله بثينة أن يدوم عليها صحتها ويحفظها
بقدرته
إلى من تذوقت معهن أجمل اللحظات تاركين لي أحلى إلى كل من ذكرهم قلبي
ونسبهم قلبي

**** سهام ****

الملخص

المخلص:

جاءت هذه الدراسة لتعالج إشكالية أخذت حيزا كبيرا داخل الاقتصاد الوطني وخاصة سنوات الأزمة النفطية الأخيرة، حيث تم معالجة إشكالية تتمحور حول مدى إمكانية كل من سعر النفط، احتياطي النقد الأجنبي وعجز الموازنة العامة من زيادة أو تخفيض الإصدار النقدي وهذا للفترة (1990 – 2017)، حيث قسمت الدراسة إلى فصلين، يتطرق الفصل الأول إلى الإطار النظري لأهم محددات الإصدار النقدي، أما الفصل الثاني يتمحور حول قياس أثر أهم محددات الإصدار النقدي في الجزائر للفترة (1990 إلى 2017)، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر سعر النفط وعجز الموازنة العامة واحتياط النقد الأجنبي على الإصدار النقدي، ولتحقيق هذا الهدف تم فحص وصفي لمتغيرات الدراسة من خلال بيانات و جداول عبر برنامج SPSS، وتوصلنا لوجود علاقة عكسية بين سعر النفط والإصدار النقدي وعلاقة عكسية بين عجز الموازنة العام والإصدار النقدي.

الكلمات المفتاحية: الإصدار النقدي _ سعر النفط _ احتياط النقد الأجنبي _ عجز الموازنة العامة.

Summary:

This study came to address a problem that took a lot of space within the national economy, especially the years of the recent oil crisis, where the problem centred on the possibility of both the price of the oil, the foreign exchange reserves and the deficit of the general budget to increase or decrease the monetary issue for the period (1990 – 2017), Where the study was divided into two chapters, chapter I deals with the theoretical framework of the most important determinants of the monetary issue, while the second chapter revolves around measuring the impact of the most important determinants of monetary issue in Algeria for the period (1990 to 2017), and aims to know the impact of the price of oil and the deficit of the general budget and cash reserves The foreigner on the cash version, and to achieve this goal a descriptive examination of the study variables through data and schedules through the SPSS program, and we reached the inverse relationship between the price of oil and the monetary issue and the inverse relationship between the deficit of the general budget and the monetary issue.

Keywords: monetary issue _ Price of oil _ foreign exchange reserves _ general budget deficit.

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات الموضوع
	الإهداء
	كلمة شكر وتقدير
	الملخص
III - II	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول والأشكال
VII	قائمة الملاحق
IX	قائمة الرموز
أ - د	مقدمة
38-1	الفصل الأول: الإطار النظري لأهم محددات الإصدار النقدي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: عموميات حول محددات إصدار النقود
03	المطلب الأول: عجز الموازنة العامة
03	الفرع الأول: عجز الموازنة العامة تعريفه وأنواعها
05	الفرع الثاني: العوامل المؤدية إلى حدود عجز الموازنة العامة
08	الفرع الثالث: اثار عجز الموازنة العامة للدولة
10	الفرع الرابع: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة
13	المطلب الثاني: احتياطي النقد الأجنبي
13	الفرع الأول: احتياطي النقد الأجنبي تعريفه وأهميته
14	الفرع الثاني: مكونات احتياطي النقد الأجنبي
17	الفرع الثالث: استخدام وتوظيف الاحتياطيات في الجزائر
18	الفرع الرابع: إدارة احتياطي النقد الأجنبي
19	المطلب الثالث: أسعار النفط
19	الفرع الأول: سعر النفط تعريفه والعوامل المحددة في تسعيره
22	الفرع الثاني: الآثار الايجابية والسلبية لتقلبات أسعار النفط
24	المبحث الثاني: الإطار النظري للإصدار النقدي
24	المطلب الأول: الإصدار النقدي
24	الفرع الأول: الإصدار النقدي تعريفه وشروط سياسة إصداره ومبراته
26	الفرع الثاني: أنظمة الإصدار النقدي
27	المطلب الثاني: الجهات المسؤولة عن الإصدار النقدي
28	الفرع الأول: الجهات المسؤولة عن الإصدار النقدي في الجزائر
28	الفرع الثاني: تغطية الإصدار النقدي في الجزائر المتعلق بالنقد والقرض
29	الفرع الثالث: سياسة الإصدار النقدي في ظل قانون 10/17 المؤرخ في 2017/10/11

30	الفرع الرابع: الجديد الذي جاء به قانون النقد والقرض 10/17
33	المبحث الثالث: علاقة أهم المحددات بالإصدار النقدي
33	المطلب الأول: علاقة كل من عجز الموازنة العامة وسعر النفط والاحتياط النقدي الأجنبي بالإصدار النقدي
33	الفرع الأول: علاقة عجز الموازنة العامة بالإصدار النقدي
34	الفرع الثاني: علاقة سعر النفط بالإصدار
34	الفرع الثالث: علاقة احتياط النقد الأجنبي بالإصدار النقدي
35	المطلب الثاني: عرض بعض الدراسات السابقة
35	الفرع الأول: الدراسة الأولى
36	الفرع الثاني: الدراسة الثانية
37	الفرع الثالث: الدراسة الثالثة
38	خلاصة الفصل
62- 39	الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر أهم المحددات على الإصدار النقدي في الجزائر للفترة (1990 – 2017)
40	تمهيد:
41	المبحث الأول: بناء النموذج القياسي لحالة الجزائر
41	المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج
41	الفرع الأول: المتغير التابع
44	الفرع الثاني: المتغيرات المستقلة
48	المطلب الثاني: تقييم معلمات النموذج
51	المبحث الثاني: نموذج الانحدار المقدر
51	المطلب الأول: صياغة النموذج
51	الفرع الأول: الشروط النظرية
52	الفرع الثاني: الشروط الرياضية
56	المطلب الثاني: شروط المربعات الصغرى العادية
56	الفرع الأول: إختبار إعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي
58	الفرع الثاني: الاستقلال الذاتي للبواقي
59	الفرع الثالث: تجانس البواقي واختبار شرط عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة
62	خلاصة الفصل
66 – 64	الخاتمة
72 – 68	قائمة الملاحق
76 - 74	قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من سنة 1990 - 2017	49
02	تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد	52
03	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار المتعدد	53
04	تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد	55
05	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار المتعدد	55
06	نتائج اختبار اعتدالي التوزيع الاحتمالي للبواقي	57
07	تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد	59
08	تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد	60
09	يمثل معامل تضخم التباين VIF	60
10	يمثل قوة الارتباط بين سعر النفط وعجز الموازنة العامة	61

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح أساليب تمويل عجز الموازنة العامة	11
02	يوضح تغطية الإصدار النقدي في الجزائر	29
03	تطوراً لإصدار النقدي في الجزائر للفترة (1990 إلى 2017)	42
04	تطور أسعار النفط للفترة (1990 إلى 2017)	44
05	تطور احتياطي النقد الأجنبي للفترة (1990 إلى 2017)	46
06	تطور عجز الموازنة العامة للفترة (1990 إلى 2017)	47
07	يمثل اعتدالي التوزيع الاحتمالي للبواقي	56

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان	الرقم
67	نموذج Récapitulatif	01
67	جدول تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد.	02
67	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار المتعدد.	03
68	مصفوفة الارتباط.	04
68	نموذج Récapitulatif	05
68	جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار المتعدد.	06
69	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار المتعدد.	07
69	اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.	08
69	جدول تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد.	09
69	جدول تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد.	10
70	مصفوفة الارتباط	11
70	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار	12

قائمة الرموز

قائمة الرموز:

الرمز	العبرة
غ. م	غير موجودة
MASSE	الإصدار النقدي
RESERVE	احتياط النقد الأجنبي
OIL	سعر النفط
SOLD	عجز الموازنة العامة

مقدمة

بعد إيقاف العمل بنظام الذهب الذي كان يقيد قدرة البنوك المركزية على إصدار النقود دون أن تحتفظ بمخزون يعادلها من الذهب، فالبنوك المركزية في العالم تملك آلية فعّالة يمنحها قدرة هائلة على إصدار كميات غير محدودة من النقود، والتي يطلق عليها حالياً النقود الورقية أو القانونية، حيث يقوم البنك المركزي بإصدار كميات من النقود تتوافق مع النمو في حجم المعاملات التي تتم في الاقتصاد المحلي بحيث يحدد البنك المركزي التوازن المناسب بين النمو في عرض النقود والنمو في حجم المبادلات في الاقتصاد، ومتطلبات هذا التوازن تفرض إصدار النقود باعتبارها أمراً ضرورياً لضمان عدم تأثر مستويات النشاط الاقتصادي وحدوث ضغوط انكماشية نتيجة نقص العرض في السيولة عن احتياجات.

لقد اعتمدت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي في إستراتيجيتها على الأخذ بسياسة العجز الموازي، على اعتبار أنها ذات خلفية فكرية كينزية، التي تعتمد العجز الموازي الذي يتجاوز التوازن المالي في الموازنة العامة السنوية إلى التوازن الاقتصادي العام، وهو ما جعلها تتوسع في العجز الموازي استناداً إلى ارتفاعات سعر النفط بداية سنة 2000 التي تؤمن احتياجات المالية العامة، غير أن هذا الواقع لم يستمر نتيجة تراجع الإيرادات العامة والنتائج عن الأزمة النفطية الأخيرة وتراجع أسعار النفط بداية من منتصف سنة 2014، ما جعل الحكومة تستنفذ كل الوسائل من أجل ضمان استمرارية التمويل من أجل تغطية العجز الموازي والذي أصبح غير مقصود. ومن أجل تفادي الآثار الاجتماعية السلبية، تم اللجوء في قانون المالية السنوي لسنة 2018 إلى سياسة الإصدار النقدي الجديد، والتي شرعتها في قانون النقد والقرض 17-10 المؤرخ في 11-10-2017، فيما بات يعرف بسياسة التمويل غير التقليدي.

كما أن سلعة النفط التي تعتمد عليه بشكل كبير في حجم صادراتها وفي زيادة احتياطها من النقد الأجنبي، قد أدى الانخفاض الحاد في سعره إلى تدهور كبير في رصيد الدولة من الاحتياطيات النقد الأجنبي والذي تستعين به في الحالات الحرجة التي يكون يعاني فيها الاقتصاد من اضطرابات مالية وعدم استقرار مالي، وهو ما حدث خلال الأزمة النفطية الأخيرة عند تراجع أسعار النفط وتفاقم العجز الموازي في الجزائر ما استدعى الأمر البحث عن مصادر تمويلية بديلة لتغطية هذا العجز، وهو ما أقدمت عليه الجزائر بتنفيذ عملية الإصدار النقدي بدون تغطية مادية أو إنتاج اقتصادي.

1) الإشكالية:

تصب إشكالية البحث حول موضوع الإصدار النقدي والإختلالات التي عانى منها الاقتصاد الجزائري بداية الأزمة النفطية لسنة 2014، وبما أن الجزائر اقتصادها ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية لتمويل العجز الموازي، تعثر عليها تمويل العجز الموازي من الإيرادات العامة، فلجأت إلى سياسة الإصدار النقدي.

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كالآتي:

ما مدى تأثير كل من أسعار النفط، العجز الموازي واحتياطيات النقد الأجنبي على الإصدار النقدي في الجزائر للفترة (1990 إلى 2017) ؟



ومن أجل الإلمام بهذه الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر سعر النفط على الإصدار النقدي في الجزائر للفترة (1990 إلى 2017) ؟
- هل يوجد أثر عجز الموازنة العامة على الإصدار النقدي في الجزائر للفترة (1990 إلى 2017) ؟
- هل يوجد أثر احتياطي النقد الأجنبي على الإصدار النقدي في الجزائر للفترة (1990 إلى 2017) ؟

(2) الفرضيات:

من أجل الإجابة على الأسئلة الفرعية، يتم طرح الفرضيات الآتية:

(1-2) الفرضية الأولى: هناك تأثير عكسي بين سعر النفط والإصدار النقدي للجزائر للفترة (1990 إلى 2017).

(2-2) الفرضية الثانية: يوجد تأثير عكسي بين عجز الموازنة العامة والإصدار النقدي للجزائر . للفترة (1990 إلى 2017).

(3-2) الفرضية الثالثة: يوجد تأثير طردي بين احتياطي النقد الأجنبي والإصدار النقدي. للجزائر للفترة (1990 إلى 2017).

(3) أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في إعطاء فكرة واضحة عن العلاقة التي تربط الإصدار النقدي ببعض المحددات والمتمثلة في سعر النفط، عجز الموازنة العامة والاحتياط النقد الأجنبي، كذا أهمية مصادر التمويل من أجل تحقيق التنمية والانتعاش الاقتصادي سوى على المدى القصير أو الطويل. كما تكمن أهمية في ضرورة بناء اقتصادي وطني قوي لا يعتمد على مصدر دخل سلعة واحدة والتي تشهد أسعارها تقلبات دورية ما يشكل عبئا كبيرا على الموازنة العامة للدولة.

(4) أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- الوقوف على العلاقة التي تربط الاقتصاد الجزائري بارتفاع وانخفاض أسعار النفط.
- التعرف على أهم المفاهيم والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول الدراسة القياسية.
- الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في ما مدى تأثير أهم المحددات على الإصدار النقدي من الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2017.

(5) أسباب اختيار الموضوع للدراسة:

لقد تم اختيار الموضوع نظرا للأسباب التالية :

- الميل الشخصي لدراسة مواضيع ذات صلة بالاقتصاد الجزائري.
- الموضوع يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة خاصة في الحالة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري حاليا.
- محاولة فهم تأثير كل من سعر النفط واحتياطي النقد الأجنبي وعجز الموازنة العامة على الإصدار النقدي.

(6) صعوبات الدراسة:

من خلال الدراسة تم التعرض إلى صعوبات تتمثل فيما يلي:

- التضارب في الإحصائيات، واختلاف بعضها من مصدر رسمي لآخر، خاصة كل من بنك الجزائر الديوان الوطني للإحصاء وصندوق النقد الدولي.
- ضيق الوقت لان الموضوع كبير متشعب، يمس مختلف مكونات الاقتصاد، مهما تتوسع في الدراسة تبقي هناك جوانب أخرى لا يمكن الإلمام بها.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات المتعلقة ببيانات الدراسة (غياب قيمة احتياطي النقد الأجنبي لسنة 1990).

(7) حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد:

(1-7) الإطار الزمني:

يتوضح من خلال فترة الدراسة التي حددت ما بين 1990-2017 كونها تزامنت مع أهم الأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد بالإضافة إلى أن فترة الدراسة التي تمثلت في 28 سنة ذلك قصد الإلمام بمختلف المراحل والتحويلات والأزمات والتقلبات التي مرت بها أسعار النفط واحتياطي النقد الأجنبي وعجز الموازنة العامة على حد سواء.

(2-7) الإطار المكاني:

تعالج هذه الدراسة واقع الاقتصاد الجزائري من خلال التركيز على الإصدار النقدي وأهم محدداته وكذلك معظم تقلبات سعر النفط وعجز الموازنة العامة واحتياطي النقد الأجنبي وفق نموذج قياسي.

(8) منهجية الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، سيتم الاعتماد على استخدام المنهج التحليلي والمنهج الوصفي للإلمام بالجانب النظري لكل من الإصدار النقدي وسعر النفط وعجز الموازنة العامة واحتياطي النقد الأجنبي إضافة إلى المنهج الرياضي الكمي، من خلال استخدام الأساليب القياسية الحديثة من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين الإصدار النقدي ومتغيرات الدراسة، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إضافة إلى المنهج الإحصائي من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية الملائمة لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في البحث من خلال برنامج SPSS.

(9) هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث تم تقسيمه إلى فصلين بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

الفصل الأول: يتعرض إلى الإطار النظري للدراسة ولإبراز أهمية هذه الدراسة ارتأينا لتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تضمن المبحث الأول مدخل نظري لعموميات حول محددات الإصدار

النقدي بشيء من التفصيل من خلال التطرق إلى تعريف عجز الموازنة العامة وأنواعها وأثارها ومعالجتها، وتعريف سعر النفط وأثاره الايجابية والسلبية والعوامل المحددة في تسعيره بالإضافة إلى تعريف احتياطي النقد الأجنبي ومكوناته واستخداماته. أما المبحث الثاني تطرق إلى مفاهيم أساسية متعلقة بالإصدار النقدي والجهات المسؤولة عن إصداره من خلال التعريف بالإصدار النقدي وشروطه ومبررات إصداره والجهات المسؤولة عن إصداره والتعديلات التي جاء بها قانون النقد والقرض. أما فيما يخص المبحث الثالث فقد تم دراسة علاقة سعر النفط وعجز الموازنة العامة واحتياطي النقد الأجنبي بالإصدار النقدي بالإضافة إلى بعض الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: تم تقسيمه إلى مبحثين تناول المبحث بالتحليل النمذجة القياسية لأثر تغيرات سعر النفط وعجز الموازنة العامة واحتياطي النقد الأجنبي على الإصدار النقدي، حيث في المبحث الأول تم بناء النموذج القياسي لحالة الجزائر من خلال تحديد متغيرات النموذج وإعطائه نظرة شاملة للإطار المنهجي لدراسة. أما المبحث الثاني فتم من خلاله الكشف عن الدراسة القياسية لأثر أهم المحددات على الإصدار النقدي للفترة الممتدة من 1990- 2017 بدراسة النموذج واستخدام نموذج spss، ثم التوصل إلى التحليل القياسي والإحصائي.



الفصل الأول
الإطار النظري لأهم محددات
الإصدار النقدي

تمهيد:

تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي تتميز باقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير في إيراداته على قطاع المحروقات، حيث بات استقرار الوضع الاقتصادي واستقرار الميزانية العامة للدولة مرتبطاً بالتغيرات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية مرهوناً بالتذبذبات في مداخله، لذلك يعتبر الانخفاض في سعر النفط يؤثر بالضرورة على احتياطي النقد الأجنبي عن طريق تخفيض رصيده لدى الدولة فنقل قدرتها على مواجهة مختلف الصدمات والأزمات سواء كانت داخلية أو خارجية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة الإيرادات الدولية على تغطية مختلف النفقات الحاصلة، حيث تقوم الدولة من أجل تمويل هذا العجز بالإصدار النقدي الجديد وهو ما يعرف بنقدنة عجز الموازنة العامة وفقاً لما سبق سنخصص هذا الفصل لمناقشة أهم الجوانب الأساسية التي تخدم هذا البحث وقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية يتناول كل مبحث جانب معين من الجوانب النظرية، ولقد جاءت هذه النقاط على الشكل الآتي:

المبحث الأول: عموميات حول محددات الإصدار النقدي

المبحث الثاني: الإطار النظري للإصدار النقدي

المبحث الثالث: علاقة الأهم المحددات بالإصدار النقدي

المبحث الأول: عموميات حول محددات إصدار النقود

إن التغيرات التي طرأت على الموارد العامة للدولة بسبب تراجع كل من أسعار النفط واحتياطي النقد الأجنبي أدى إلى حدوث اختلالات في الموازنة العامة، ومن خلال ذلك فإن هذا الفصل يتطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بعجز الموازنة العامة واحتياط النقد الأجنبي وكذلك سعر النفط.

المطلب الأول: عجز الموازنة العامة

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة في العديد من دول العالم الثالث من أكبر المشكلات التي تواجه اقتصادياتهم حيث ينتج عن هذا العجز الكثير من التأثيرات على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويعتبر بعض الاقتصاديين أن عجز الموازنة من المشاكل التي يصعب تجنبها ومعالجتها وليس من السهل تحديدها ومن هنا أصبحت الحاجة ملحة لتناول هذا المفهوم من كل الجوانب لأنه منذ أن اتسع دور الدولة وازدادت وظائفها ومسئولياتها أصبحت إيراداتها العامة، لا يمكن لها تغطية نفقاتها المتزايدة وذلك نتج عنه حدوث عجز في موازنتها حيث أصبح من أحد آليات علاج هذا العجز الحاصل في الموازنة العامة لجوء الدولة إلى عملية الإصدار النقدي الجديد وكل هذا من أجل تغطية ذلك العجز، لذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف عجز الموازنة العامة، كذلك العوامل لمؤدية إلى عجز الموازنة العامة بالإضافة إلى آثار عجز الموازنة العامة للدولة وأساليب بتمويل عجز الموازنة العامة ومعالجتها.

الفرع الأول: عجز الموازنة العامة تعريفه وأنواعه

1 - تعريف عجز الموازنة العامة:

لقد تعددت الدراسات التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة للدولة وجاءت تلك الدراسات بعدة مفاهيم يمكن إجمالها فيما يلي:

تعريف 01: عجز الموازنة العامة للدولة هو إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة ويقصد بالعجز في الموازنة: "زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الموازنة العامة".¹

تعريف 02: هي تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات".²

تعريف 03: عجز الموازنة العامة هو نقص الإيرادات العامة عن النفقات العامة نتيجة الخلل الهيكلي القائم بين تيارات الموارد وبين تيارات الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى الاقتراض بهدف تمويل الإنفاق العام، ويؤدي ذلك إلى زيادة الخلل الهيكلي من جديد.³

تعريف 04: وعجز الموازنة العامة "ما هو إلا رصيد موازني تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها".⁴

¹ - لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر، تونس، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الدراسية: 2013 2014، ص 201.

² - عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، دار النشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 77.

³ - عبد المجيد فدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 201.

⁴ - لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 114.

ومن خلال هذه التعاريف يتضح لنا جليا مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة حيث يمكن القول بأن عجز الموازنة هو ذلك النقص في الإيرادات العامة عند تمويل النفقات العامة بأشكالها المتنوعة سواء كانت نفقات استثمارية أو جارية، أي قصور الإيرادات العامة المقدره عن سداد النفقات العامة المقدره وزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة يعبر عن عجز في الموازنة العامة للدولة.

1- أنواع عجز الموازنة العامة:

لعجز الموازنة العامة للدولة عدة أنواع نذكر أهمها فيما يلي:¹

1-1- العجز الجاري:

يعبر العجز الجاري عن صافي القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق الإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منها لإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة بمعنى آخر هو ذلك الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية.

1-2- العجز الشامل:

يحاول توسيع مفهوم العجز ليشمل الجهاز الحكومي أي جميع الكيانات الحكومية الأخرى كاليئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة، ومنه يصبح العجز مساويا للفرق بين مجموع إيرادات الحكومة والقطاع العام ومجموع نفقات الحكومة، بحيث أن هذا العجز لا بد من تغطيته باقتراض جديد، إضافة إلى ذلك فهذا العجز يقدم صور وافية لكل أنشطة الكيانات الحكومية، دون اقتصارها على الحكومة المركزية، فالنظرة الشاملة للقطاع الحكومي تستدعي عدم استبعاد المؤسسات المالية الحكومية عند قياس عجز الموازنة العامة مثل الخسائر التي يتكبدها البنك المركزي لقاء الوظائف التي يقوم بها.

1-3- العجز الأساسي:

يستند هذا النوع من العجز على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون، فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق وليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة فهو يقدم لنا صورة واضحة عن سياسات الموازنة الحالية من خلال استبعاد الفوائد، ويهدف إلى التعرف على مدى التحسن أو التدهور الذي يحدث على المديونية الحكومية نتيجة لسياسات الموازنة الحالية، ويقدم أيضا تقييما على مدى القدرة على تحمل العجز الحكومي ولكن ما يؤخذ على هذا المفهوم استبعاد لعنصر هام من عناصر العجز في الدول النامية، وهو الفوائد المستحقة على الديون الخارجية التي أصبحت تشكل عبئا كبيرا لهذه الدول.²

1-4- العجز التشغيلي:

هو ذلك العجز الذي يمثل متطلبات الاقتراض الحكومي والقطاع العام مخصوما منه الجزء الذي دفع من الفوائد من أجل تصحيح التضخم، وذلك من خلال معامل التصحيح النقدي ويحتوي سعر الفائدة المدفوع

¹- عبد الله حسن أبو القصمان، العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (1995-2013) رسالة استكمالية للحصول على درجة الماجستير في اقتصاد التنمية من كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص ص 68-69.

²- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 77.

للدائنين جزءاً من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة نتيجة لارتفاع الأسعار، فمعظم الدول تعاني من معدلات التضخم لذا يشترط الدائنون ربط قيم ديونهم وفوائدها بتغيرات في الأسعار، لأن التضخم يعمل على تخفيض القيم الحقيقية للديون القائمة وغالباً ما لا تكون الفوائد التي تدفع في تغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون كافية، وفي مثل هذه الحالات يرتفع حجم العجز إذا تم استخدام مقياس صافي احتياجات القطاع الحكومي من الموارد، لذلك يدعوا بعض المالىين إلى أهمية استبعاد هذه المدفوعات والتي لها علاقة بتصحيح أثر ارتفاع أسعار إضافة إلى الفوائد الحقيقية من مستلزمات القطاع الحكومي من القروض.¹

1-5- العجز الهيكلي:

هو الذي يحاول أن يمحي أثر العوامل الطارئة أو المؤقتة والتي يؤثر على الموازنة العامة مثل تغيرات الأسعار وانحراف أسعار الفائدة في المدى الطويل، ويستبعد هذا النوع مبيعات الأصول الحكومية لأنها تمثل مورداً غير عادي، ويبين لنا هذا العجز عجز معدلات نمو الإيرادات الخاصة عن مسايرة معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت فهو عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة والتي تكون مؤثرة على العجز المالي إضافة إلى التذبذبات في الدخل المحلي وأسعار الفائدة.

الفرع الثاني: العوامل المؤدية إلى عجز الموازنة العامة

هناك العديد من العوامل التي تؤدي للوقوع في عجز الموازنة العامة، وهذه العوامل يمكن إدراجها فيما يلي:²

1 عامل النمو في الإنفاق العام:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدل النفقات العامة وأبرزها:

1-1- زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية:

إن العديد من الدول تختلف عن سداد ديونها بسبب تفاقم حجمها فوجدت نفسها أمام خيارين صعبين إما أن توقف عملية التنمية الاقتصادية أو توقف خدمة الديون الخارجية، وعليه فإذا ركزت هذه الدول على تمويل التنمية الاقتصادية، فلا يمكن لها أن تقوم بتسديد التزاماتها الخارجية، ومنه تهتز سمعة هذه الدول وفي المقابل إذا قامت بتسديد ديونها فلا يمكن لها تحقيق أهدافها التنموية، فأعباء خدمة هذه الديون تظهر في الموازنة العامة للدولة.

1-2- النفقات العسكرية:

إن ارتفاع الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي زاد من حجم هذه النفقات، فالإنفاق العسكري لعب دوراً بارزاً في تفاقم وزيادة عجز الموازنة بسبب ضخامة هذه النفقات حيث نرى في الآونة الأخيرة نتيجة لعدم الاستقرار الأمني في أغلبية الدول تزايد هائل في هذه النفقات خصوصاً في الدول العربية.

¹- عبد الله حسن أبو القمصان، مرجع سابق، ص 68.

²- محمد سعيد فرهود، علم المالية العامة مع دراسة تطبيقية من المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، السعودية، 1983، ص 538.

1-3- اتساع نمو العمالة الحكومية:

تتميز العمالة في القطاع الحكومي بتزايد معدلات نموها بالإضافة إلى تزايد نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل وهو ما يؤثر على ارتفاع حجم النفقات الجارية من خلال زيادة الرواتب والأجور بشكل عام واتساع العجز بشكل خاص.¹

1-4- الأزمات الاقتصادية:

في حالة حدوث الأزمات الاقتصادية نتيجة معظم الدول إلى زيادة الإنفاق العام من أجل التخفيف من حدتها، فمثلاً في حالة الركود الاقتصادي تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام من أجل زيادة التشغيل وبالتالي الزيادة في الدخل الوطني، ويكون ذلك في الدول المتقدمة لما تتميز به من مرونة في جهازها الإنتاجي.

1-5- زيادة الدعم السلمي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك:

كلما زاد اتساع نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والحياة الاقتصادية زاد معها حجم الإنفاق فتتوجه الدولة لدعم بعض السلع المحلية ودعم المنتجين المحليين يزيد من حجم نفقاتها التحويلية وهو ما يؤثر على الحجم الكلي للإنفاق العام.

1-6- سياسة التمويل بالعجز:

تلجأ الدولة إلى إحداث عجز مقصود في موازنتها العامة، بحيث يتم تمويله بإصدار نقدي جديد ومنه يتم تخفيف المزيد من التشغيل للموارد العاطلة من أجل تعويض ضعف الطلب في القطاع الخاص وهذا قد يؤدي إلى زيادة المشروعات الاقتصادية ومنه ارتفاع نسب التوظيف والإنتاج فيزيد على إثرها العرض الكلي ولقد ثبت أن سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق أهدافها وتعتبر من الأسباب الرئيسية لتزايد نسبة عجز الموازنة العامة للدولة.

1-7- التضخم:

في حالة التضخم تقوم الدولة بمنح علاوة للأفراد من أجل تعويض الانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية، بالإضافة إلى زيادة مخصصات الدعم السلمي وترفع كلفة الاستثمار، حيث تجدر الإشارة أن ارتفاع الأسعار نتيجة إلى تدهور القوة الشرائية للنقود لا يؤدي إلى ارتفاع كل النفقات العامة مثل: النفقات المخصصة لخدمة الديون.

2- تراجع نمو الإيرادات العامة:

لا يمكن لعجز الموازنة أن يظهر بسبب الارتفاع الكبير في الإنفاق العام ما دام الارتفاع في الإيرادات العامة يكون بنفس النسبة، ولكن يظهر هذا العجز إذا ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة تقل عن نسبة ارتفاع النفقات العامة حيث يمكن إبراز أهم العوامل المتعلقة بقصور الموارد العامة للدولة فيما يلي:²

¹- لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 122.

²- كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه للعلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الدراسية: 2013-2014، ص 180.

2-1- ضعف الجهد الضريبي:

في أغلب الأحيان يقاس الجهد الضريبي بنسبة الإيرادات إلى الدخل الوطني، وتتسم الدول النامية عامة والجزائر بشكل خاص بانخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وتوسع نطاق الاقتصاد الغير رسمي والذي يعرف بأنه مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات الوطنية وكل هذه الأسباب تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريبي.

2-2- التهرب الضريبي:

إن التهرب الضريبي يؤدي إلى إنقاص الحصيلة الضريبية ما يؤثر على الموازنة العامة للدولة لأن الضرائب تمثل الجزء الكبير من الإيرادات العامة، وعليه يتضح لنا أن التهرب الضريبي يؤدي إلى إنقاص حصيلة الإيرادات العامة، ومنه إتباع سياسة موازنة التي من شأنها تقليص حجم النفقات العامة.

2-3- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية:

من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تقاعس نمو الإيرادات العامة هو كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية، فهذه الإعفاءات تؤثر بدرجة كبيرة على إيرادات الموازنة العامة للدولة، فنلاحظ أنه عندما تريد الدولة أن تقوم بجذب الاستثمارات الأجنبية تقدم لها الكثير من الامتيازات وأبرزها تكون على شكل إعفاءات ضريبية كبيرة، وهو ما يؤثر سلبا إلى إيرادات الدولة، وبالتالي اعتماد الدولة على تقييم هذه الإعفاءات الغير المدروسة يؤدي إلى الضرر بإيراداتها السيادية.

2-4- تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام:

إن تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام جراء الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المستقرة يؤثر وينعكس بشكل كبير على المواد المالية لهذه الدول، وهو ما يؤدي إلى قلة حصيلة النقد الأجنبي وحصيلة الإيرادات العامة وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على الموازنة العامة مسببا وقوع العجز.¹

2-5- ظاهرة المتأخرات المالية:

تؤدي هذه الظاهرة إلى تدهور الموارد المالية العامة لموازنة الدولة، والسمات الرئيسية لهذه الظاهرة هو التأخر في تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانونا ويرجع ذلك للكثير من الأسباب إضافة إلى تماطل على دفع ما عليهم من ضرائب والإهمال الكبير من العمال المختصين لتحصيل الضرائب، وضعف الإمكانيات وكثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية حيث أن كل هذه الأسباب تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة التي تؤثر بدرجة كبيرة على أهم إيرادات الموازنة العامة للدولة.²

¹ - كريدودي صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص 183.

² - إبتهاال حامد عبد الحي جابر، تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الرباط الوطني، 2016، ص30.

الفرع الثالث: آثار الموازنة العامة للدولة

تختلف الآثار باختلاف الطريقة التي يتم بها تمويل هذا العجز حيث أنه لا بد من التفرقة بين الآثار التضخمية المترتبة على زيادة الإصدار النقدي والائتمان الممنوح للحكومة، والآثار الغير تضخمية على الإقراض الداخلي والخارجي وسوف نتناول هذه الآثار فيما يلي:¹

1- الآثار الناجمة عن التمويل التضخمي:

يعتبر العجز في الموازنة العامة من الأسباب الرئيسية لحدوث التضخم، حيث أنه في حالة لجوء الدولة إلى تمويل العجز عن طريق أحد الوسائل سوف تواجه آثار تضخمية حادة فعوض مواجهتها لمشكل العجز في الموازنة تظهر لها مشكل آخر لا يقل خطورة وهو التضخم وأهم آثار اللجوء إلى التمويل التضخمي ما يلي:

- فقدان النقود لأبرز خواصها والمتمثلة في خاصية مخزن للقيمة، ومنه فقدان العملة قيمتها لدى الأفراد وهو ما يؤدي بهم إلى الاحتفاظ بأموالهم بالعملات الصعبة وهو ما يؤثر سلبا على العملة الوطنية وينخفض سعر صرفها.
- إعادة توزيع الدخل بشكل عشوائي لفائدة الطبقة الغنية على حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة، وهو ما يؤدي إلى تدهور دخولهم الحقيقية بسبب الارتفاع المستمر وهو ما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- ارتفاع مستويات التضخم يزيد من تعقيد مشكل عجز الموازنة العامة، وذلك جراء عدم استجابة الحصيلة الضريبية للزيادة مع ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب عدم مرونة الجهاز الضريبي.
- تأثير ميزان المدفوعات بسبب التضخم، فعندما يرتفع المستوى العام للأسعار ترتفع معه التكاليف بالنسبة للقطاعات التي تعمل في التصدير فترتفع الأسعار النهائية لهذه المنتجات فتتدهور قيمتها في السوق العالمي وكل ذلك يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

2- الآثار الناجمة عن التمويل الغير تضخمي:

تختلف هذه الآثار باختلاف الطريقة المتبعة لتمويل هذا العجز، فبعدما تعرفنا على الآثار الناجمة عن التمويل الغير تضخمي سوف نتطرق إلى آثار أخرى تختلف تماما عن الآثار الأولى لأن الدولة في هذه الحالة تعتمد على وسائل مختلفة لتمويل العجز أهمها:²

2-1- آثار اللجوء إلى الإقراض لتمويل العجز:

تختلف آثار الاعتماد على الإقراض لتمويل عجز الموازنة باختلاف نوع طبيعة القرض الذي تعتمد عليه الدولة، لذلك سوف نتطرق إلى أثر القروض الداخلية من جهة وأثر القروض الخارجية من جهة أخرى.

¹- إبراهيم متولو حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفطر الجامعي، مصر 2010، ص ص 308-311.

²- لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 127، 128.

2-1-1- آثار الاقتراض الداخلي:

تتمثل هذه الآثار فيما يلي:

- اعتماد الدولة بصفة كبيرة على الاقتراض الداخلي يؤدي إلى زيادة حجم الدين الداخلي للدولة، وهو ما يتقل كاهلها خصوصاً مع ارتفاع الأقساط والفوائد.
- تؤثر هذه الأداة على الاستثمار والنمو الاقتصادي للدولة، فالدولة عندما تقوم باللجوء إلى الإدخارات واستعمالها في تمويل عجز الموازنة العامة توجه هذه الأموال إلى الإنفاق الاستهلاكي بدلاً من توجيهها للاستثمارات والمشاريع الاقتصادية المنتجة وهو ما يؤثر على مستويات النمو الاقتصادي.
- تؤدي هذه الوسيلة إلى تعميق التفاوت على توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقة الغنية وأصحاب رؤوس الأموال، لذلك غالباً ما نجد أن نفقات الموظفين في الدوائر الحكومية تقل بكثير عن تلك النفقات المخصصة عن تسديد الدين العام وفوائده.
- نشوء الآثار الانكماشية على الاقتصاد الوطني وذلك بسبب رفع سعر الفائدة وهو ما يجعل تكلفة رأس المال الثابت عالية جداً، وهو ما يؤدي إلى خفض الميل للاستثمار، إضافة لذلك ارتفاع كلفة رأس المال الجاري يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

2-1-2- آثار الاقتراض الخارجي:

- عندما لا تتمكن الدولة من سد العجز في الموازنة العامة عن طريق الاقتراض الداخلي، فإنها تلجأ إلى الاقتراض الخارجي، وذلك سواء من الأسواق الإقليمية أو الدولية، أو من مؤسسات عامة أو خاصة ويمكن أبرز أهم آثار الاقتراض الخارجي فيما يلي:¹
- عندما تقوم الدولة بإنفاق حصيلة القرض الخارجي لتمويل النفقات الاستهلاكية يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار عند جمود الجهاز الإنتاجي.
 - التزايد في أعباء خدمة الديون الخارجية سواء بما يتعلق بالفوائد أو الأقساط خصوصاً مع الاعتماد الكبير للمقرضين على تدعيم أسعار الفائدة.
 - يؤدي اللجوء إلى الإقراض الخارجي إلى القضاء على جزء كبير من حصيلة صادرات هذا البلد وذلك بسبب ارتفاع معدل خدمة الديون.
 - يؤدي تراكم أعباء الديون العامة الخارجية إلى السحب من الاحتياطيات الدولية، وهو ما يؤثر على حجمها وبالتالي التأثير على استقرار الأوضاع الاقتصادية في الدول بشكل عام.
 - تؤثر القروض الخارجية بشكل كبير خصوصاً عند تزايد المديونية على السياسات الاقتصادية الداخلية بحيث تكون الدولة مجبرة على تطبيق سياسات اقتصادية قاسية من أجل إعادة التوازن للاقتصاد الوطني.

¹- أبو العيون محمود، التشابك المالي والنقدي وفعالية السياسة الاقتصادية، مصر المعاصرة، ع 415، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1989، ص 2.302 k

2-1-3- آثار اللجوء للتمويل بواسطة الزيادة في معدلات الضرائب:

- هناك عدة آثار تظهر جراء اعتماد الحكومة لزيادة معدلات الضرائب من أجل تمويل عجز الموازنة العامة وأبرز هذه الآثار نجد:¹
- تؤثر الزيادة في معدلات الضرائب على القدرة الشرائية للأفراد خصوصا عندما تقوم الدولة برفع الضرائب على القيمة المضافة، فتؤدي الزيادات إلى خفض إنفاق الطبقات محدودة الدخل بسبب الأعباء الكبيرة للضرائب من جهة، والدخل المنخفض من جهة أخرى.
 - تؤدي المعدلات المرتفعة للضرائب إلى تخفيض حجم الإنتاج كما أنها تؤثر في حجم العمالة في القطاعات التي تفرض عليها نسب مرتفعة من الضرائب، وكل هذا جراء تأثير هذه المعدلات المرتفعة في عرض وطلب الأموال الإنتاجية.
 - تأثر مستوى الطلب الكلي حيث يزداد التأثير الصافي في حجم الدخل القومي في الاقتصاد.
 - يؤثر رفع معدلات الضرائب الرأسمالية على الادخار بحيث ينخفض الادخار، لأن المدخرين يقارنون بين التضحية باقتناء الحاجات الاستهلاكية والعوائد المتناقضة من مدخراتهم وهو ما يدفعهم لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار.

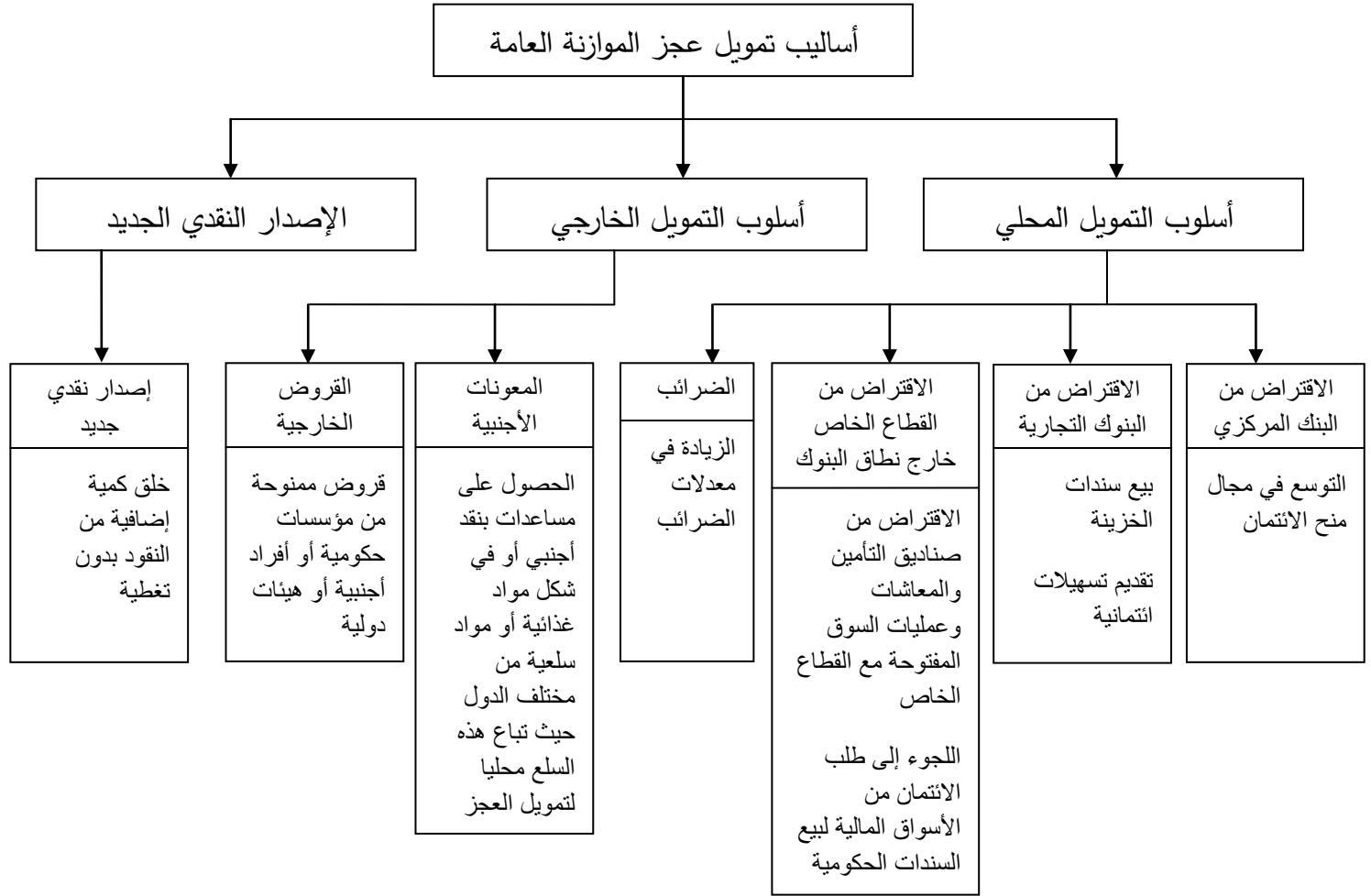
الفرع الرابع: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة ومعالجته:

هناك عدة أساليب و طرق لتمويل عجز الموازنة العامة ومن بينها نجد :

- 1- أساليب تمويل عجز الموازنة العامة: إن ما يهم بالنسبة للعجز ليس مجرد وجوده في الموازنة العامة، وإنما الوسائل المستخدمة لتمويله، لذلك توجد عدة أساليب لتمويل عجز الموازنة العامة حيث يتم توضيح ذلك من خلال المخطط التالي:

¹ - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، لبنان، 1977، ص 198.

الشكل 01: يوضح أساليب تمويل عجز الموازنة العامة



المصدر: إعداد الطالبتين

نلاحظ من الشكل أعلاه أن أساليب تمويل عجز الموازنة العامة تتمثل في ثلاثة أساليب أساسية من بينها أسلوب التمويل المحلي وأسلوب التمويل الخارجي بالإضافة إلى الإصدار النقدي الجديد، حيث ينقسم الأسلوب الأول إلى أربعة أقسام وهي الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك إضافة إلى الضرائب كما ينقسم الأسلوب الثاني (أسلوب التمويل الخارجي) إلى المعونات الأجنبية والقروض الخارجية يسعى الإصدار النقدي الجديد كأسلوب ثالث إلى خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية.

2- معالجة عجز الموازنة العامة:

لقد تطرقت دراسات عديدة لموضوع عجز الموازنة العامة وكيفية مواجهته بإيجاد الطرف المثلي لتمويله والتعامل معه، وسنحاول أن نستعرض في هذا الجانب التوجيهات الاقتصادية الحالية المعالجة لمشكلة عجز الموازنة حسب الأسس الدولية والتطبيقات الحديثة، فمن دول العالم من تنتهج برامج الإصلاح الذاتي لمعالجة المشكلة، ومنها من تلجأ إلى المؤسسات الدولية لتمويل عجزها وخاصة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، ومختلف المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

2-1-1 برامج الإصلاح والتنمية الذاتية:

تنتهج كثير من دول العالم برامج الإصلاح الذاتية التي تعتمد على إجراءات وطرق علاجية تختلف حسب نظامها المالي وتهدف هذه البرامج إلى ترشيد النفقات العامة. وزيادة الإيرادات الضرورية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك أي الإبقاء على دور الدولة واضحاً في الاقتصاد بما يحقق التنمية الشاملة والتخطيط المحكم وفي إطار برامج الإصلاح الذاتي وبغية عكس الجزء المتعلق بالموازنة العامة من النظام المالي تلجأ الدولة إلى إتباع أحد السياسات التمويلية التالية:¹

2-1-1-1 سياسة التمويل الداخلي لتغطية العجز في الموازنة العامة:

تلجأ الدول النامية إلى الاقتراض الداخلي عوضاً عن طلب القروض من الأسواق العالمية في سبيل ذلك تصدر تلك الدول سندات الخزينة لتمويل العجز في الموازنة العامة، غير أن هذه السياسة قد ترتب عليها آثار سلبية كزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة.

2-1-1-2 ترشيد النفقات العامة:

هو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد، فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات والأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.

2-1-1-3 سياسة التمويل الخارجي لتغطية عجز الموازنة العامة:

يهدف هذا الإجراء إلى التأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد احتياطي العملة الأجنبية المتحصل عليها من القروض، أو المحافظة على أسعار صرف العملة المحلية في حدود المعقول التي لا تؤدي إلى حدوث خلل في الموازنة العامة نتيجة ارتفاع قيمة الدين العام، ولا يمكن في كثير من الأحيان أن يستخدم بنجاح في الدول النامية، لأن العبء الذي تتحمله هذه الدولة في سداد القروض على المدى البعيد سيقبل من حجم العائدات من هذه القروض.²

2-2 المؤسسات الدولية:

نجد على رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين، ويدعمهما الاقتصاديون المنتمون إلى ما يسمى بالمدرسة النقدية وتهدف إلى علاج العجز من خلال تخفيض الضرائب على الدخل العالمية، ورؤوس الأموال وتخفيض الإنفاق العام خاصة الموجه للخدمات الاجتماعية، وهي الرؤية التي تهدف إلى إضعاف قوة الدولة ودورها في التنمية والنشاط الاقتصادي فهي بديل مختلف عن الرؤية الأولى حيث ترى حلولها المطروحة لعلاج العجز بالموازنة العامة للدولة، وترى هذه الرؤية إعطاء الدولة الوطنية النامية دوراً هاماً في تحقيق التنمية ومراعاة العدالة الاجتماعية.

¹ - معلم يوسف، محاضرات في المالية العامة، جامعة قسنطينة1، ص ص 54، 55.

² - عيسى محمود الغزالي، عجز الموازنة المشكلات والحلول، العدد 63، سلسلة دورية بقضايا التنمية في الدول العربية، 2007، ص 13.

المطلب الثاني: احتياطي النقد الأجنبي

تحرص الكثير من الدول على تكوين احتياطي النقد الأجنبي كي تلجأ إليه عند الضرورة، أي عند حدوث عجز مؤقت أو طارئ في ميزان المدفوعات وهكذا نلاحظ أن تكوين احتياطات النقد بالبنوك المركزية أمر مهم بالنسبة للاقتصاد، بل يمكن النظر إليه على أنه صمام آمن يتم اللجوء إليه عند الصدمات ولتجنب السياسات الغير مرغوب فيها، حيث يعد احتياطي النقد الأجنبي من أهم مقابلات الإصدار النقدي وذلك نظرا لدوره الهام في استقرار العملة المحلية للبلاد، لذا سنتطرق إلى توضيح تعريف احتياطي النقد الأجنبي وأهميته بالإضافة إلى مكونات احتياطي النقد الأجنبي ومبادئه وكذلك استخدام الاحتياطات في الجزائر وأنواعه.

الفرع الأول: تعرف احتياطي النقد الأجنبي وأهميته

لقد تعددت الدراسات التي تناولت هذا المفهوم إلا أنها لم تتوصل إلى تعريف جامع نظرا لعدم الاتفاق على تحديد العناصر التي يتكون من احتياطات النقد الأجنبي وسنحاول في هذا الإطار إدراج بعض التعاريف k2 الخاصة بهذا المفهوم مع محاولة إبراز أهمية هذا الاحتياطي.

1- تعريف احتياطي النقد الأجنبي:

إن لاحتياطي النقد الأجنبي عدة تعاريف من بينها:

تعريف 01: يعرف صندوق النقد الدولي احتياطات النقد الأجنبي بأنها "تلك الأصول الخارجية المتاحة للسلطات النقدية في أي وقت والخاضعة لسيطرتها لأغراض التمويل المباشر للإختلالات المدفوعات أو لضبط حجمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق التدخل في سوق النقد للتأثير على سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى ولكل هذه الأغراض مجتمعة".¹

تعريف 02: احتياطي النقد الأجنبي هو ملك السلطة النقدية ويمثل الحياة الرسمية للعملات الأجنبية زائد ما يملكه البنك المركزي من رصيد ذهبي، ووحدات حقوق السحب الخاصة، فضلا عن صافي في مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.²

تعريف 03: يعرفها روبرت هيللر: بأنها تلك الأصول التي تملك ميزتين الأولى أن تكون مقبولة في كل الأوقات من قبل الاقتصاديات الخارجية كوحدة سداد الالتزامات المالية والتجارية، ثانيا أن قيمتها كوحدة حساب معروفة على وجه اليقين.³

إن التعريفات السابقة تبين أن هناك إجماعا أن احتياطات النقد الأجنبي "هي تلك الأصول الأجنبية المملوكة من طرف السلطات النقدية والمتاحة لها في أي وقت لمعالجة الخلل المؤقت في ميزان المدفوعات

¹ - بوكريدي عبد القادر، متطلبات كفاءة إدارة احتياطات النقد الأجنبي بالبنوك المركزية (دراسة حالة بنك الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، السنة الدراسية 2015-2016، ص 06.

² - المرجع السابق، ص 05.

³ - رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة على الاقتصاد المصري، دار النشر والتوزيع دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص 79.

مثلا وذلك تميزا لها عن الأصول الأجنبية الأخرى ومن أكثر العملات الأجنبية التي تستخدم كاحتياطي هي الدولار الأمريكي وكذلك اليورو والجنيه الإسترليني بالإضافة إلى الين الياباني.

2- أهمية احتياطي النقد الأجنبي:

يمكن إبراز أهمية احتياطي النقد الأجنبي فيما يلي:¹

- التحقيق من الاختلالات غير المتوقعة في المدفوعات الدولية.
- ضمان التوازن في ميزان المدفوعات والإبقاء على التزامات ديونها الخارجية بالعملات الأجنبية.
- إيجاد مبالغ بالعملة الأجنبية تضمن لاقتمادياتها الصمود أمام الهزات الاقتصادية والمالية.
- تجنب الدولة من انتهاج بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة في حالة عدم وجود أو كفاية تلك الاحتياطات، فضلا عن دورها في الحيلولة دون تدهور سعر صرف العملة.
- يعد احتياطي النقد الأجنبي من العوامل المحددة لشقة الدائنين في الدولة.
- توفر مناخ من الاطمئنان للمستثمرين الأجانب في جدوى الاستثمار في هذه الدولة بعد تطبيق حزمة من الحوافز والامتيازات المقررة لرأس المال.
- مساعدة الحكومة على تلبية احتياجاتها من النقد الأجنبي والوفاء بالتزاماتها الناشئة من الدين الخارجي.

الفرع الثاني: مكونات احتياطي النقد الأجنبي

من بين أهم مكونات احتياطي النقد الأجنبي نجد كل من الذهب النقدي والعملات الإرتكازية المشكلة للاحتياطات الأجنبية وكذلك حقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي النقدي.

1-الذهب النقدي:

رغم انتهاء دور الذهب رسميا في نظام النقد الحالي، إلا أنه سيضل عنصرا هاما من عناصر الاحتياطات في الأجل المتوسط والطويل على الرغم من تراجع أهميته النسبية بين عناصر الاحتياطات، بل أكثر من ذلك ويتوقع بعض الخبراء الماليون أن الدورة الاقتصاد العالمية ربما تتبدل ويتجدد دور الذهب في النظام النقدي العالمي حيث تمكن دواعي الاحتفاظ بالذهب لدى البنوك المركزية إلى عدة اعتبارات يمكن إيجازها على النقاط التالية:²

1-1- التنوع في الاحتياطات:

إن أسعار العملات الأجنبية والأصول الأخرى التي تتكون منها الاحتياطات تعتمد في تحديدها على تصريحات محافظي البنوك المركزية وأصحاب القرارات السياسية والاقتصادية، ولذلك فإن أسعار الذهب تتحدد بطريقة مختلفة تماما عن أسعار العملات التي تتأثر بأسعار النقد فيما بينها وهذا لا يعني أنها لا تخضع لمؤشرات أخرى، فإدارة احتياطي الذهب تتطلب معرفة ما يسمى بمؤشر الذهب مقابل النفط.

¹ فاطمة الزهراء خيازي، أثر ممارسات الإفصاح عن الاحتياطات الأجنبية على شفافية السياسات النقدية والمالية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11 جامعة خميس مليانة، ص ص 320، 321.

² عبايسة نورالدين بوراس، أثر احتياطي النقد الأجنبي على الاقتصاديات النامية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي ابن مهيدي أم البواقي، السنة الدراسية: 2016-2017، ص ص 15، 18.

1-2- الأمن الاقتصادي:

باعتبار أن الذهب عادة في منأى عن التضخم ويحتفظ بقوته الشرائية في المدى الطويل عكس العملة التي عادة ما تفقد قوتها الشرائية.

1-3- الأمن المادي:

قد تقوم بعض الجهات بتجميد الأصول الاحتياطية التي يتم التعاقد عليها على شكل أوراق مالية مثلا وكثيرا ما تتخذ إجراءات وتدابير من هذا القبيل خصوصا بحجة تجميد الحسابات التابعة للجماعات الإرهابية ولذلك يشكل الذهب أمن مادي مقارنة بباقي الأصول.

1-4- التأمين:

يعتبر الذهب خيار ضد مستقبل مجهول في عالم أصبح تكثر فيه الأزمات والحروب وفرض العقوبات الاقتصادية على الدول، كما يمكن أن يستخدم لضمان للاقتراض.

1-5- الثقة:

خصوصا عندما يستخدم بنسب وافرة كأحد مقابلات الكتلة النقدية -نسبة الذهب في ميزانية البنك المركزي- مما يدعم الثقة في العملة.

1-6- مصدر الدخل:

هناك من يرى أن الذهب من الأصول التي لا تدر دخلا، وهذا رأي غير صائب، إذ أن هناك سوق وبورصة للذهب، والإقراض بالذهب مما يساهم في توليد الأرباح مع تحمل القليل من المخاطر. وتكمن أهمية الذهب أنه السلعة الوحيدة القادرة على معايشة الأزمات والصمود بقوة في وقت الحروب أكثر مما يستطيع أن تفعله الأسهم والسندات والعملات فكثير من العملات والشركات تنهار وتضعف قيمتها في حالة تزايد الخوف العالمي من مشاكل سياسية أو طبيعية..، ولذلك جاء تعزيز حصة الذهب في تشكيل الاحتياطات الدولية كإجراء احتياطي ضد مخاطر تقلب أسعار النقد.

1-2- العملات الارتكازية المشكلة للاحتياطات الأجنبية:

تعتبر العملات الأجنبية الصعبة المكون الثاني للاحتياطات الأجنبية، حيث في وقت سابق كان الذهب الملك الأساسي للاحتياطات الأجنبية الدولية، لكن بعد انهيار قاعدة الذهب وقيام اتفاقية بريتون وودز تراجعت مكانة الذهب وبدأ العملات الأجنبية -على رأسها الدولار الأمريكي - يحتل مكانة مرموقة بين العملات الأجنبية لتكوين احتياطات دولية.¹

2-1- مفهوم العملات الإرتكازية:

يقصد بالعملات الإرتكازية العملات الوطنية القوية القابلة للتحويل وشائعة الاستخدام في تسوية المدفوعات الدولية، ومن بين أهم العملات التي تدخل ضمن احتياطات النقد الأجنبي نجد: الدولار الأمريكي

¹ - رمزي زكريا، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 97.

الأورو الأوروبي، الين الياباني، الجنيه الإسترليني، إضافة إلى الفرنك السويسري، حيث تتطوي هذه العملات الارتكازية على مجموعة من الشروط من أهمها:¹

- أن تكون العملة صادرة من دولة لها مكانة في التجارة الدولية وتكون محل للعرض والطلب في الأسواق المالية والنقدية الدولية.
- أن تكون أسعار صرف العملة مستقرة مقارنة بالعملات الأخرى وأن تتمتع بقدر كبير من الثبات والاستقرار.

- أن يكون للدول المصدرة للعملة جهاز مصرفي كبير وكفئ وذو خبرة في تسوية المعاملات الدولية.

2-2- أسباب التعامل بالعملات الارتكازية:

تكمن الأسباب الاقتصادية للتعامل بالمعاملات الأجنبية في تسوية الالتزامات الدولية إلى العديد من الأسباب التجارية، أو لطبيعة وظروف الأسواق المالية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:²

2-2-1- أسباب تجارية: تتضمن تسديد قيمة الصادرات والواردات وشراء الأصول المالية من أسهم أو سندات أجنبية وبيع مصنع أو شركة أخرى في دولة أخرى أو ملكية يتم استلامها من الخارج أو عمولة أو عمليات الخصخصة الدولية.

2-2-3- أسباب متعلقة بالاستثمارات: بحيث يتم استثمار المبالغ الفائضة في الأسواق المالية بهدف رفع العائد حيث تتحرك الاستثمارات عبر الحدود تبعاً لسعر الفائدة أو سعر صرف العملة الأجنبية الأعلى.

2-2-4- أسباب متعلقة بالمضاربة والتحكيم: إذا كان المستثمرون يبحثون عن عائد مرتفع في الخارج بدون النظر إلى مخاطر التغيير في أسعار النقد فإنهم يلجؤون إلى المضاربة أو التحكيم، وذلك بشراء العملات الأجنبية من الأسواق الأرخص وبيعها في الأسواق الأعلى، أو شراء الأصول المالية أو تحويل استثماراتهم تبعاً لسعر الفائدة الأعلى.

1-3- حقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي النقدي:

حقوق السحب الخاصة هي عبارة عن قروض دفترية ينشئها صندوق النقد الدولي ويستخدمها لمساعدة أعضائه بصورة اختيارية، فحقوق السحب الخاصة ليست عملة معدنية أو ورقية بل وحدة حسابية لها قاعدة قانونية تستند عليها، وبذلك هي تشبه العملة المحلية في التزام الأعضاء بتقديم ما يقابلها بالعملات النقدية إذا طلبت الدولة منهم ذلك.

- وهناك عدة عوامل ساعدت على إدراجها ضمن مكونات الاحتياطات وهذه العوامل تتمثل فيما يلي:³
- قبول صندوق النقد الدولي في أن يتم دفع الشريحة الذهبية بواسطة حقوق السحب الخاصة كبديل للذهب، لهذا فإن هناك من يطلق على حقوق السحب الخاصة الأوراق الذهبية.
 - قامت العديد من الدول العربية بتثبيت سعر صرف عملاتها الوطنية بوحدة حقوق السحب الخاصة.

¹ هشام حيدر، السيولة للدولة والبلدان النامية، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 1977، ص 52.

² عبابسة نور الدين بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 31، 39.

³ بوكريدي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- تنازل بعض الدول عن احتياطاتها من العملات النقدية الدولية لصالح الإصدارات الجديدة من حقوق السحب الخاصة قد زاد من أهميتها الدولية، وخاصة أنها أصبحت أكثر جاذبية للدائنين بعدما ارتبطت أرصدة حقوق السحب الخاصة بأسعار فوائد مكونة في أسواق المال قصيرة الأجل.
- حساب قيمة بعض المبادلات التجارية الدولية خارج نطاق عمل الصندوق، باعتماد وحدة حقوق السحب الخاصة كوحدة حسابية، وذلك تجنباً لشدة تقلبات العملة الواحدة خلال فترة زمنية قصيرة.
- سمح صندوق النقد الدولي لعدد من المنظمات الرسمية بحيازة حقوق السحب الخاصة، ويطلق على هذه المنظمات اسم أصحاب الحقوق المكتسبة، علماً أن الصندوق لا يستطيع تكوين حقوق السحب الخاصة لنفسه أو لمنظمات أخرى.
- أصبحت حقوق السحب الخاصة وحدة حسابية بالنسبة للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية، فصندوق النقد العربي يستخدم حقوق السحب الخاصة أساساً لحساب قيمة الدينار العربي الموحد الذي حددت قيمته بثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة.

الفرع الثالث: استخدام وتوظيف الاحتياطات في الجزائر

1- استخدام وتوظيف الاحتياطات في الجزائر:¹

- إن سلوك البنوك المركزية يختلف تماماً عن سلوك المؤسسات الأخرى التي تسعى إلى تعظيم الربح من خلال ما تملكه من موارد وأصول، فكيف يتصرف البنك المركزي أمام ذا الحجم المعتبر من احتياطات النقد الأجنبي الذي بحوزته.
- هناك العديد من الطرق المستعملة الاستخدام هذه الاحتياطات، إضافة إلى البنك المركزي هو المسؤول عن إدارة وتسيير هذه الاحتياطات والمحافظة على قيمتها الحقيقية وحمايتها من الاستنزاف والتآكل فيمكن استخدام هذه الاحتياطات لمعالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية مثل:
- تسديد الدين الخارجي.
 - تنويع الصادرات ورفع مستواها خارج المحروقات.
 - معالجة العجز في ميزان المدفوعات.
 - التصدي للأزمات المالية.
- إضافة إلى ذلك فقد تم توظيف جزء من الاحتياطات في السندات الدولية للخرينة أما بالنسبة لحجم الاحتياطي الموظف في سندات الخزينة الأمريكية قد تضاربت الآراء حوله، وهي توظيفات متعددة أغلبها على شكل سندات خزينة أمريكية بنسب فوائد لا تتعدى 4% لكنها تظل مؤمنة وبعيدة عن التقلبات التي تعرفها مختلف الأسهم والمؤشرات المالية.
- وأهم أنواع السندات التي تتكون منها محفظة استثمار الاحتياطات بالنسبة للجزائر تشمل على سندات الخزينة Treasury Bonds والتي يطبق عليها معدل فائدة ثابت كل ستة أشهر، بالإضافة إلى هذا النوع

¹ - زايري بلقاسم، إدارة احتياطي النقد وتمويل التنمية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008، ص ص 15، 16.

هناك: Treasury Bills هي سندات قصيرة لأجل مدتها لا تتجاوز 26 أسبوع، كما هناك نوع آخر من السندات Treasury Notes ويطبق عليها معدل فائدة ثابت كل 3 أشهر، ومدة استحقاقها تتراوح من 2 إلى 10 سنوات.

الفرع الرابع: إدارة احتياطي النقد الأجنبي

إدارة احتياطي النقد الأجنبي هي عملية تكفل إتاحة قدر كاف من الأصول الأجنبية الرسمية المملوكة للقطاع العام للسلطات المختصة بصفة دائمة، كما تكفل سيطرة السلطات عليها لتحقيق طائفة من الأهداف المحددة لبلد أو اتحاد حيث تعرف إدارة احتياطي النقد الأجنبي على أنها عملية تكفل استثمار مختلف الأصول الأجنبية الدولية المتاحة بهدف الحصول على هامش وعائد مالي يمكن الاستناد عليه في حالة وقوع الدولة في حالات حرجة وصددمات ومخاطر اقتصادية.

تستند إدارة احتياطي النقد الأجنبي إلى بلوغ جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:¹

- تستطيع السياسات والممارسات السليمة لإدارة الاحتياطيات أن تدعم الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي.
- التمكن من تحقيق العائد والمساهمة في حماية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال إدارة الفوائض الأجنبية بطريقة جيدة من أجل تقليل المخاطر والانعكاسات الاجتماعية الغير مرغوبة وحماية الاقتصاد من الانهيارات.
- إمكانية زيادة قدرة البلد الكلية على تحمل الصدمات، كون أن صانعو القرارات المتعلقة بالاحتياطيات الأجنبية، بحكم المهام الموكلة إليهم ولهم القدرة في متابعة ومعرفة أدق التفاصيل المتعلقة بالأسواق والأسهم المالية الدولية.
- تحفيز عناصر الطلب المستهدفة على المدى الطويل أو المتوسط بهدف رفع المقدرة التمويل، كما عرفت الحكومات المتعاقبة لمشاكل عويصة في توجيه الموارد الفائضة.

المطلب الثالث: أسعار النفط

في ظل التقلبات الحادة التي تتعرض لها أسعار النفط العالمية خلال فترات متقاربة نسبيا وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، وبالتالي يهدف هذا المطلب إلى معرفة آثار انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية منها الميزان التجاري، الناتج الداخلي الخام إضافة إلى الموازنة العامة للدولة، والتي أثبتت بأن المتغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض أي أن هناك علاقة طردية بينهما ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض يترك أثر سلبي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، مما يؤدي بالإيرادات العامة إلى الانخفاض مقارنة بالنفقات. مخلفا وراءه عجز في الموازنة العامة الذي أدى بالدولة الجزائرية إلى اللجوء إلى عملية إصدار النقود بهدف تغطية العجز الحاصل في الدولة لذلك يعد سعر النفط من أهم محددات إصدار النقود في الجزائر ولهذا سنحاول توضيح الصورة حول تعرف سعر النفط والعوامل المحددة في تسعيره بالإضافة إلى الآثار السلبية والإيجابية لتقلبات أسعار النفط.

¹ - عبايسة نور الدين بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 106

الفرع الأول: سعر النفط تعريفه والعوامل المحددة في تسعيره

عرفت السوق النفطية أساليب مختلفة في تسعير السلعة النفطية ومن خلال هذا الفرع سنحاول تسليط الضوء حول تعريف سعر النفط والعوامل المؤثرة فيه.

1- تعريف سعر النفط: يوجد للنفط عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

تعريف 01: يعرف سعر النفط على أنه قيمة المادة أو السلعة النفطية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية وسياسية ومناخية.¹

تعريف 02: السعر النفطي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.²

يعد سعر النفط مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي.

2- العوامل المحددة في تسعير النفط:

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن.

2-1- عامل العرض:

بالرغم من أن الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعتبر أهم عارض للنفط في السوق العالمية إلا أن الشركات النفطية العالمية تعتبر المتحكم الحقيقي وذلك لتوفرها لاستثمارات ضخمة في الصناعة النفطية ويتأثر العرض النفطي بالعديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض ومن أهم العوامل:³

2-1-1- الطلب على النفط:

انطلاقاً من فكرة أن الطلب يخلق العرض يعد الطلب على النفط من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، من خلال رفع المنتج من عرضه النفطي في السوق، أما إذا حدث نقص في الطلب فإذن ذلك يدفع بالمنتج إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط وبالتالي فإن تلك العلاقة بين العرض والطلب هي علاقة طردية متداخلة فيما بينها.

¹ - محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1983، ص 194.

² - قويدري قوشبح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، سنة 2008-2009، ص ص 62-63.

³ - جليل عبد المنعم، بودريالة بنعمر، آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، دراسة تحليلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الدراسية 2015-2016، ص ص 13-14.

2-1-2- الاحتياطات النفطية والطاقة الإنتاجية:

تعتبر عاملا في التأثير على العرض العالمي للنفط فكما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية لزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو حفر آبار جديدة.

2-1-3- تكلفة الإنتاج: هناك علاقة عكسية ما بين تكلفة استخراج النفط وتكريره والكميات المعروضة منه بحيث كلما زادت التكلفة تقلصت الكميات المعروضة منه وذلك لانخفاض الطلب عليه بسبب انخفاض جودته وارتفاع تكاليف إنتاجه.

2-2- عامل الطلب:

وهناك عدد من العناصر التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على النفط ويمكن إيجازها في النقاط التالية:¹

2-2-1- متوسط الدخل:

يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فكما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه حجم استهلاكه من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشر لمستوى المعيشة.

2-2-2- العلاقة العكسية بين السعر والطلب على النفط:

يتوقف أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين أساسيين هما: بدائل طاغوية ومرونة الطلب السعرية، حيث يلاحظ أن هاذين العاملين يكون تأثيرهما أكبر من الفترة الطويلة فقط، بمعنى يصعب إحلال بديل لاستخدام النفط كمصدر للطاقة في الفترة القصيرة.

2-2-3- هيكل الناتج الوطني:

إن الدولة الصناعية تستهلك أضعاف ما تستهلك الدول النامية من الطاقة ويرجع ذلك أساسا على أهمية مركز القطاع في هيكل الناتج في هذه الدولة مع ما تتميز به من استهلاك كبير للطاقة، خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز عموما بسيطرة القطاعات.

2-2-4- المناخ:

يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف عن المناطق معتدلة المناخ.

2-3- المنظمات الدولية:

2-3-1- المنظمات الدول المصدرة للنفط: (O P E C):

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات متعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار النفط وتتحكم فيها، حيث كانت هي السبب الأساسي في

¹ - لطرش النورى، هوام منصف، أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي التبسي، تبسة 2015-2016، ص ص 21-22.

انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى، ولهذه المنظمة عدة أهداف من بينها ما يلي:¹

- تحقيق الاستقرار في أسعار النفط الخام والمصدرة إلى الأسواق العالمية.
- توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسن عائدات النفط للدول الأعضاء عن طريق تسبيق سياستهم النفطية العامة للاستفادة من هذه الثروة.
- التمسك بمبدأ تنفيقي الربح وجعل الأسعار المعلنة الأساس في تحديد صافي الربح.
- تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.
- إيجاد السبل والوسائل لتحقيق الاستقرار في الأسعار في الأسواق العالمية لغرض إنهاء التقلبات الضارة.
- فرض رقابات على ثرواتها النفطية ومع عمليات الاستخراج والنقل والأسعار.

2-3-2- الوكالة الدولية للطاقة: (IEA)

لقد سعت هذه الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدولة المستهلكة للطاقة وهي:

- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك.
- صياغة نظام المعلومات يوزع دوريا حول سوق النفط العالمي.
- تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها.
- تكوين خزان من النفط يكفي لاستهلاك 90 يوما، لمواجهة طوارئ والتأثير في السوق النفطية.

2-3-3- العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحليين على أن أساسيات السوق من عرض وطلب ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط، لقد تأثر سعر النفط في السوق النفطية العالمية بداية من السبعينيات إلى غاية 2014 إلى مجموعة من الصدمات النفطية أدت إلى ارتفاع وانخفاض في أسعار النفط مما أدى إلى اهتزاز الاقتصاد الوطني.²

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية لتقلبات أسعار النفط

تبين أن هناك تأثيرين إحداهما إيجابي والآخر سلبي في حالة الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط الذي يؤدي إلى حدوث تذبذب في الإيرادات ولتوضيح ذلك سيتم التطرق إلى ما يلي:³

¹ - جليل عبد المنعم، بوردبالة بنعمر، المرجع السابق الذكر، ص ص 25-26.

² - بوزيان محمد، عبد الحميد بخليلي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، مجلة أدار المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013، ص

³ - سليمان زواري فرحات، صناديق الثروة السيادية ودورها في تحريك عملية التنمية الاقتصادية بالدول النفطية، دراسة واقع وآفاق صناديق الثروة السيادية العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، السنة الدراسية 2016-2017، ص 28.

1- الآثار الإيجابية والسلبية لارتفاع أسعار النفط:

- هناك أثران لارتفاع أسعار النفط وإيراداته النفطية إحداهما إيجابي والآخر سلبي وفيما يلي تباين ذلك:
- إن زيادة الأسعار النفطية قد ساعدت على تحسين النمو الاقتصادي وإلى ارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي، مما زاد من توافر فرص الاستثماري ومشاريع التنمية، كما أدى إلى خلق فرص عمل ساعدت على تخفيض معدلات البطالة، وفي تحسين مستويات المعيشة.
- إن الفوائض المالية المحققة من الإيرادات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط أدت إلى تعزيز الاحتياطيات الأجنبية لدى البنوك المركزية، حيث ارتفع احتياط الدولة من العملات الأجنبية.
- إن الارتفاع في أسعار النفط له أثر إيجابي من خلال تحسين أداء المصارف وكذلك نمو أرباحها مما يؤدي إلى الانتعاش في الأسواق المالية والبورصة.
- التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة بشكل كبير يؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي لكثير من الأفراد، ولعل الأمر الأكثر سلبية في هذا الأمر أن ارتفاعات الأسعار وزيادة التضخم قد أضعفت من القدرة التنافسية لكثير من الدول في سعيها لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وتقليل دور القطاع الخاص.
- المضاربة في الأسهم والعقارات، حيث إن زيادة السيولة بشكل كبير أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في التعامل بالأصول المالية والعقارية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها بشكل غير طبيعي.

2-2- الآثار الإيجابية والسلبية لانخفاض أسعار النفط:

- تختلف تأثيرات الأسعار النفطية من دولة إلى أخرى وفقا للإمكانيات الاقتصادية وحجم الاحتياطيات فيها وغيرها وعموما هناك تأثيرات لتراجع أسعار النفط وفيما يأتي يتم التطرق إلى هذه التأثيرات سواء الإيجابية أو السلبية:
- يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض إيراداته وإلى تباطؤ النمو الاقتصادي ككل بالإضافة إلى تراجع الدخل المحقق من الاستثمارات الأجنبية.
- تتعرض بعض البنوك في الدول المصدرة للنفط إلى بعض الأزمات المتعلقة بالسيولة وازدادت صعوبة تسديد الأقساط والفوائد المستحقة على الديون الخارجية لبعض الدول المصدرة، مما اضطرها إلى إعادة جدولة ديونها.
- انخفاض حجم العمالة وخاصة في قطاع النفط، وهذه نتيجة حقيقية مرتبطة بانخفاض حجم الاستثمار العام بشكل عام نتيجة تراجع أسعار النفط، حيث أن قلة الاستثمارات وقلة السيولة أدت إلى تقليص المشاريع المراد القيام بها.
- انخفاض الصادرات النفطية، ومن ثم إنتاج النفط من شأنه أن يطيل من عمر النفط لدى الدول المصدرة بما يفيد الأجيال القادمة.

الفصل الأول: الإطار النظري لأهم محددات الإصدار النقدي

- تشجيع الدول النفطية على توسيع قاعدتها الإنتاجية، وتنويع صادراتها بدلا من الاعتماد الكلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة وهي النفط.
- تشجيع الدولة على ترشيد الإنفاق العام سواء الاستهلاكي أو الاستثماري وكذلك الابتعاد عن مظاهر الإنفاق وتجنب المشروعات الغير الضرورية التي تحتل أولوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للإصدار النقدي

تلجا الكثير من الدول إلى عملية الإصدار النقدي الجديد وذلك من أجل تمويل التنمية أو من أجل تحريك الأنشطة الإنتاجية، وذلك من أجل زيادة الإنتاج وكذا فرص العمل، ومن بين الأسباب الهامة التي تؤدي بالدولة للجوء إلى الإصدار النقدي الجديد هو تغطية عجز الموازنة العامة، حيث يعتبر الإصدار النقدي الجديد الملجأ الأخير والمصدر الأخير للإيرادات العامة، حيث لا يمكن وصفه بالموارد المستقر للإيرادات، وذلك لما ينجر عنه من نتائج سلبية حيث لا بد أن يكون في الحدود المعقولة، لذا حاولنا في هذا المبحث التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية للإصدار النقدي ومختلف التعديلات القانونية الجديدة التي تخدمه.

المطلب الأول: إصدار النقود

غالبا ما تكون عملية إصدار النقود أمرا معتمدا كأحد وسائل سياسة الموازنة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية ومن أهمها تحقيق آثار توسعية على الاقتصاد من أجل حثه على النمو وتحقيق التشغيل لذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف إصدار النقود وشروط إصداره وكذلك مبرراته بالإضافة إلى أنظمة إصدار النقود وكذلك الجهات المسؤولة عن القيام بهذه العملية إضافة إلى تغطيته وفقا للأمرين 11/03 وتطرقنا أيضا إلى التعديلات الحاصلة في قانون النقد والقرض وفقا للقانون 10/17.

الفرع الأول: الإصدار النقدي تعريفه وشروط سياسة إصداره ومبرراته

1- تعريف إصدار النقود:

للإصدار النقدي عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

تعريف 01: هو قيام الحكومة بإصدار نقود جديدة خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة العادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة دوران النقود¹.

تعريف 02: تعرف عملية إصدار النقود بأنها تحويل أصول معينة (حقيقية شبه نقدية أو نقدية) إلى وسيلة تبادل ودفع².

الإصدار النقدي هو العملية التي يقوم من خلالها البنك المركزي بإصدار النقود القانونية ووضعها قيد التداول في مقابل حجم الإنتاج من السلع والخدمات، حيث لا بد من زيادة حجم النقود القانونية بالشكل الذي يسمح بتبادل الزيادة في إنتاج السلع والخدمات.

¹ - محمد طاقة وهدي العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 161.

² - أنور محمد أمين السباعي، الضوابط الاقتصادية للإصدار النقدي بين النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة القرآن والعلوم الإسلامية، كلية الدراسات العليا، السودان، 2014، ص 37.

2- شروط سياسة إصدار النقود:

قبل تطبيق سياسة إصدار النقود من أجل تمويل الموازنة العامة، فإن هذه السياسة تتطلب توفر شروط معينة، يجب توفرها في الاقتصاد من أجل أن تكون لها آثار إيجابية على الاقتصاد، نذكرها على النحو الآتي:¹

- يجب أن تكون الإستراتيجية التنموية للدولة تقوم على دعم جانب العرض، خاصة في مجال المشاريع الاستثمارية ولبنى التحتية، وعليه فإن هذه السياسة تستوجب توجيه هذه الأموال إلى مشاريع استثمارية وليس استهلاكية، والغرض من هذا أن كمية النقود التي توجه إلى هذه المشاريع الاستثمارية تجد المرونة الكافية في هذه المشاريع من أجل امتصاصها.
- تكمن الإشكالية في هذه السياسة في أن يجب أن تقوم الحكومة بإصدار الكتلة النقدية على دفعات متباعدة من حيث الفترة، كما يجب أن تكون الكتلة النقدية التي تضخها مدروسة بعناية، حتى لا تؤدي إلى بروز قوى تضخمية، تأتي على النمو الاقتصادي المستهدف.
- أن يكون الجهاز الإنتاجي مرنا كفاية لامتصاص هذه الزيادة على اعتبار أن هذه الكتلة هي تضخمية لأنه ليس لها مقابل، مثلها مثل الكتلة النقدية المصدرة.

3- مبررات إصدار النقود:

غالبا ما تكون عملية إصدار النقود أمرا معتمدا كأحد وسائل السياسة الميزانية التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية وأهمها:²

- إعادة إصدار الهالك والتالف من الأوراق النقدية، إلا أن حجم الكتلة النقدية المتداولة لا يتغير وإنما يتجدد فقط.
- يهدف إصدار النقود إلى تحفيز النمو الاقتصادي بزيادة حجم الطلب على السلع والخدمات ومراعاة وجود إنتاج حقيقي مقابل للوحدات النقدية المطبوعة.
- يهدف إصدار النقود لمواجهة العجز الحاصل في الموازنة العامة وهنا تظهر الآثار السلبية.
- يهدف إصدار النقود إلى تحقيق آثار توسعية على الاقتصاد من أجل حثه على النمو وتحقيق التشغيل الكامل.
- تعويض النقص الفعلي الكلي بسبب وجود جهاز معطل فارتفاع الطلب الكلي، يؤدي في هذه الحالة إلى ارتفاع حجم التشغيل الإنتاج الكلي وارتفاع مستوى التشغيل نظرا لمرونة الجهاز الإنتاجي.

الفرع الثاني: أنظمة الإصدار النقدي

نشأت العديد أنظمة الإصدار النقدي نذكر منه ما يلي:³

¹ - محمد هاني، ياسين مراح، مرجع سبق ذكره، ص 127، 128.

² - لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 151.

³ - سامر بطرس، جلة النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2009، ص 50.

1- نظام غطاء الذهب الكامل:

يلتزم هنا البنك المركزي ويتقيد في عملية الإصدار النقدي وفقا لحجم الذهب الموجود في خزائن البنك، أي أن الاحتياطي الذهبي هنا يجب أن يكون بنسبة 100% وبمعنى آخر أن النقد الصادر من قبل الحكومة ممثلة بالبنك المركزي ومعطى بالكامل بنسبة 100%، وبالتالي نلاحظ من خلال النظر في هذا النوع من الأنظمة أنه مفيد لسلطات البنك المركزي في عمليات الإصدار، لأنه يشترط وجود تغطية كاملة وبنسبة 100% مع أنه يعطي ثقة كاملة في النقد الصادر ولنقيد في حركة وسلطة البنك المركزي يؤدي إلى عدم القدرة على تلبية احتياجات السوق النقدية أو التجارية إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. ومن هذا العيب الأساسي انطلقت الدولة ولجأت إلى إتباع طرق إصدارات أخرى للنقد أكثر من مرونة من هذا النظام.

2- نظام الإصدار الجزئي الوثيق:

ويقوم مفهومه على كون غطاء النقد الصادر عبارة عن سندات حكومية، و جزء آخر مغطى بالذهب ويعني ذلك أن يقوم البنك المركزي بتغطية النقد المصدرة من قبل سندات حكومية موثقة وما زاد عن قيمة التغطية يتم تغطيته من خلال الذهب، وتكون التغطية في حالة وجود سياسة للتوسع في إصدار النقود من قبل البنك المركزي لقيمة أكبر من قيمة سندات الحكومة ولكن تلاحظ استمرارية وجود العيب الأساسي للنظام السابق الذي أدى إلى فشله وهو عدم مقدرة البنك المركزي على تغطية كمية النقود المصدرة للذهب في كافة الأوقات، وبالتالي عجزه لعدم المقدرة على التجاوب مع حجم الظروف الاقتصادية التي تواجه الدولة أو الأنشطة الائتمانية الاقتصادية.

3- نظام الغطاء الذهبي النسبي:

لتجاوز الجمود في الأنظمة السابقة في عمليات إصدار النقود كان لا بد من الانتقال إلى نظام جديد يتصف بالمرونة وإمكانية التكيف مع الظروف الاقتصادية للدولة، حيث يقوم مفهوم هذا النظام على أن يكون الذهب هو الغطاء للعملة المصدرة ولكن في حدود نسبة معينة وتكون غالبا 50% من قيمة النقد المصدرة ويتم الغطاء النقدي لما يتبقى من العملة المصدرة، عبارة عن أوراق حكومية وسندات مضمونة من قبل الحكومة، وقد يكون أيضا الغطاء عبارة عن أصول أخرى تقررها الحكومة، وتلاحظ أن هذا النظام يمتاز بالقليل من المرونة من ناحية والجمود من ناحية أخرى.¹

4- نظام الحد الأقصى للإصدار:

إن هذا النظام طبق فقط في فرنسا ولم يدم طويلا في التطبيق والتنفيذ وذلك لظهوره كنظام إصدار النقود غير المرن به كثير من الجمود في مواجهة نشاط اقتصادي وهذا السبب الرئيسي الذي أدى بخروج فرنسا من هذا النظام، وانتقلت إلى أن جعلت الإصدار متماشيا مع حاجات سوق النقد.

¹ - سامي محمد مقداد، إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة استكمال للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص ص 40-41.

ويقوم مفهوم هذا النظام بالإصدار على تحديد فقط نهاية قصوى من الأوراق المصدرة والمتداولة من وقت لآخر، دون أن يستلزم قانون الإصدار وجود الذهب كغطاء نقدي.

5- نظام الإصدار الحر:¹

بعد أنظمة إصدار النقود المتعددة التي ظهرت وذكرت سابقا ولظهور العيوب (الجمود وعدم المرونة) مع التكيف مع الأنشطة والاحتياجات الاقتصادية المتعددة كان لابد من التوجه إلى التزايد من الحرية وعدم التقيد في عمليات إصدار النقود.

ومن هنا كان ظهور هذا النظام كنظام حر يسمح للبنك المركزي بإصدار أي كمية من النقود حسب ما يقدره البنك من احتياجات النشاط الاقتصادي، وبقرار يصدر عنه مباشرة دون أي ارتباط بأرصدة الذهب أو أي اعتبارات أخرى من أصول أو أوراق حكومية مصدرة ويتم التركيز وفق هذا النظام في عمليات الإصدار على اعتبارين هما:

- اعتبار مستوى النشاط الاقتصادي.

- اعتبار حاجة الاقتصاد الوطني للنقود.

المطلب الثاني: الجهات المسؤولة عن إصدار النقود وتغطيته وفقا للأمر 11/03 والقانون 10/17

الفرع الأول: الجهات المسؤولة عن إصدار النقود في الجزائر:

إن الدولة هي الجهة المخولة بالقيام بعملية إصدار النقود وتنظيمها ومن هذه الجهات المسؤولة عن إصدار النقود نذكرها فيما يلي:²

1- حرية الإصدار للبنك المركزي:

يقوم هذا التوجه على إصدار النقود من قبل البنك المركزي لتلبية طلبات الجمهور وذلك على أساس الموازنة بين العرض والطلب يتركز هذا التوجه على مجموعة من الأسباب تدعم موقف الحرية في عملية الإصدار وهذه الأسباب هي:

- كمية البنكنون المصدرة من البنك تتوقف على درجة النشاط الاقتصادي، ففي حالة وجود رواج اقتصادي، إذا زاد الطلب على الاقتراض ويعني زيادة الطلب على أوراق النقد ولمواجهة هذا يتطلب من البنك المركزي زيادة إصدار النقود والعكس في حالة الكساد الاقتصادي إذا يقل الطلب على الاقتراض وبالتالي يقل الطلب على أوراق النقد ويتوجب على البنك المركزي أن يسحب جزءا من أوراق النقد المتداولة في الأسواق.

- إذا تم الاعتماد على نظام نقدي للإصدار على أساس الذهب فإن البنك المركزي لا يستطيع تجاوز الحدود التي تعرض الذهب للنفاذ واحتياطياته وبالتالي فالإصدار يجب أن يكون في حدود حاجة المجتمع لأوراق النقد تبعا للنشاط الاقتصادي.

¹ - سامي محمد محمد مقداد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² - أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2010، ص 50.

2- تقييد الإصدار للبنك المركزي:

تقوم فكرة هذا التقييد على ضرورة وضع قيود لحق البنك المركزي وسلطته في عمليات إصدار النقود ويتركز هذا المفهوم على الأسباب التالية:¹

- يستطيع البنك المركزي من خلال سياسة سعر النقد زيادة أو تخفيض حجم القروض، فإذا زادت الأوراق المقدمة للخصم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم والعكس الصحيح.
- تتعدد وظائف ومهام البنك المركزي في إصدار النقود إلى وضع السياسات المالية والاقتصادية للحكومة ولذلك لا بد من وجود علاقة وثيقة بين البنك المركزي والحكومة تتمثل في إشراف الدولة على عمليات البنك لتحقيق الأهداف المرسومة.
- في ظل نظام الذهب لا بد من تدخل الحكومة للإشراف على سياسة البنك المركزي حتى لا تتعرض قيمة العملة للانخفاض بزيادة الأوراق المصدرة وهذا يعود للسبب في التركيز على البنك في عمليات الإصدار إلى الآتي:

- تركيز عمليات الإصدار في بنك واحد يزيد من ثقة الجمهور في النقد الصادر.
- يستطيع البنك المركزي عن طريق حق الإصدار مراقبة حجم الائتمان في البنوك الأخرى وخاصة في حالة زيادة الإصدار.
- تفضل الدول إعطاء البنك المركزي حق إصدار البنكنوت حتى لا يحدد إقراض في الإصدار نتيجة إتباع سياسة معينة وتقييد الحكومة نفسها عن طريق القانون فيما ينبغي أن تقتضيه من البنك المركزي مع حدود التضخم.

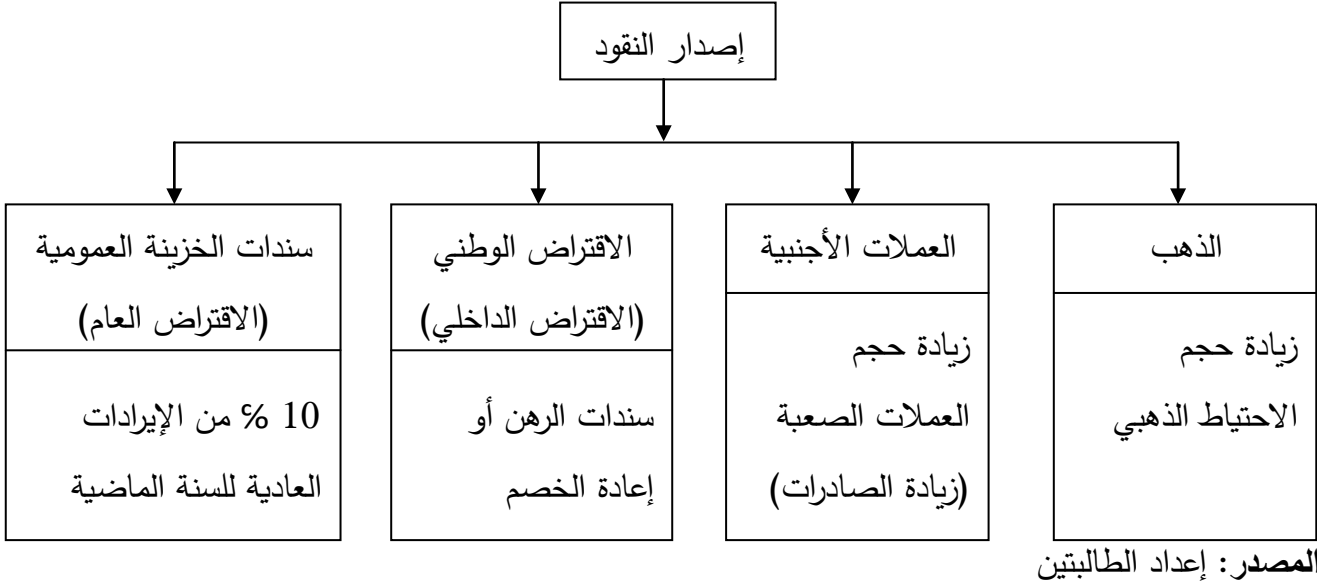
الفرع الثاني: تغطية الإصدار النقدي في الجزائر وفقا للأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض:²

يؤكد خبراء المالية أن إصدار العملة النقدية، هي العملية التي يقوم بواسطتها البنك المركزي (بنك الجزائر) بوضع نقود قانونية بحوزة الاقتصاد (حكومة، مؤسسات، أفراد) ويتجسد ذلك ماديا في إصدار ورق النقد أو القطع المعدنية ووضعها في التداول، حيث يقوم الأشخاص باستخدامها، وتخضع عملية إصدار النقود إلى أنظمة، منها الغطاء الذهبي الذي تم إلغاؤه، إذ لدى خزائنه في المقابل اعتمدت أنظمة أخرى جديدة، منها إصدار نقود يتم تغطيتها بسندات حكومية مع الإبقاء على غطاء من الذهب كضمان جزئي، ثم نظام الحد الأفقي للإصدار حيث يكون البنك المركزي مقيدا بسقف معين للإصدار لا يسمح تجاوزه ولا يكون هناك أي ارتباط بين كمية النقود المصدرة والذهب بل يراعى البنك سقفا لا يمكن تجاوزه، يراعي فيه حاجة المعاملات في الظروف العادية، أي كل من العرض والطلب وسنحاول توضيح ذلك من خلال المخطط التالي:

¹ - المرجع سبق ذكره، ص 51.

² - العشي وليد، تجربة التسيير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، 2018، ص 259.

الشكل 02: مخطط توضيحي لتغطية الإصدار النقدي في الجزائر



في ظل الأمرين 11/03 يمكن لبنك الجزائر أن يمنع الخزينة العمومية إمكانية السحب على المكشوف بالحساب الجاري وذلك ضمن الشروط التالية: لا يمكن أن تتجاوز مدة هذه التسبيقات 240 يوم متتالية أو غير متتالية أثناء السنة المالية.

الفرع الثالث: سياسة الإصدار النقدي في ظل القانون 10/17 المؤرخ في 2017/10/11¹

بعد الصدمة غير مواتية لقطاع المحروقات الذي يعتبر المصدر الأول في تمويل الموازنة العامة في الجزائر، وبعد ردود الفعل السلبية من طرف الأعوان الاقتصاديين التي أدت إلى لجوء السلطات إلى زيادة الضرائب لتعويض تراجع مداخيل النفط من جهة، ومن جهة أخرى لجأت الجزائر إلى سياسة التسيير الكمي كنوع من الالتفاف على ردود الفعل السلبية لدى الأعوان الاقتصاديين، والتي تقتضي بإصدار كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي من أجل تمويل الموازنة العامة في الجزائر لسنة 2018، وذلك من خلال صدور قانون النقد والقرض 10/17 المؤرخ في 2017/10/11، والذي تحتوي مادة واحدة ووحيدة وهي المادة 45 مكرر، التي تعدل المادة 46 والمادة 47 من الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26، الذي بدوره يعدل القانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

إن المتصفح للأمر 11/03 المتعلق بالنقض والقرض وقبله القانون 10/90 يجد أن البنك المركزي بإمكانه تمويل الموازنة العامة الحكومية من خلال بندين أساسيين، أو بصيغة أخرى هناك طريقتين لتمويل الموازنة العامة في الجزائر على النحو التالي:¹

يمكن لبنك الجزائر أن يمول الخزينة العمومية في شكل تسبيقات عن طريق سحب على المكشوف بالحساب الجاري لديه، تمويلا لا يتجاوز 10% من إيرادات السنة الفارضة، ولا يمكنها أن تتجاوز مدة 240 يوم متتالية أو غير متتالية على أن تكون مرة واحدة في السنة كما تم ذكره سابقا.

¹ - الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/20.

لا يمكن أن يقوم بشراء سندات الخزينة العمومية إلا في حدود 20% من إيرادات السنة الفارضة، على أن لا تتعدى مدتها 06 أشهر، كما يمكنه أن يأخذ تحت نظام الأمانة أو أن يخصم السندات المكفولة لصالح محاسبي الخزينة والمستحقة خلال 03 أشهر.

ما يجب الإشارة إليه هنا، أن البنك المركزي من خلال هذه العمليات فإنه يأخذ عمولة إدارة على هذه العمليات التمويلية لصالح الخزينة، تحدد نسبتها وكيفيةها بالاتفاق، مع أن المتفحص لقانون النقد والقرض 10-17 لا يتضح له أي سياسة أو أن البنك المركزي سينفذ سياسة معينة، وهذا بالنظر إلى أن البنك المركزي يقوم بشراء سندات (الأذونات فقط) الخزينة العمومية منذ صدور قانون النقد والقرض لتمويل الموازنة السنوية، وكذلك شراء السندات وإعادة خصم السندات والموجهة إلى المخططات التنموية الخماسية لسياسة الإنعاش الاقتصادي بعد الدخول في هذه السياسة، وقبلها شراء السندات من أجل التوازنات المالية كإجراء مصاحب لسياسة التعديل الهيكلي سنوات التسعينات.

الفرع الرابع: الجديد الذي جاء به قانون النقد والقرض 10-17:

من أجل إبراز الجديد الذي جاء به قانون النقد والقرض 10-17 المؤرخ في 11-10-2017 تعرج على المادة 53 من الأمر 11-03 المؤرخ في 26-08-2003، والتي تنهى في فقرتها "ب" على الآتي:¹

يمكن لبنك الجزائر أن يوظف أمواله...، في شكل سندات صادرة أو مكفولة من الدولة، كما أن المادة 45 من الأمر 11-03 المؤرخ في 26-02-2003 والتي تنص على الآتي:

يمكن لبنك الجزائر، ضمن حدود، ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض، أن يتدخل في سوق النقد، أن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو لمنح التسبيقات، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة العمومية أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات.

هذه المادة تنص صراحة على تحويل البنك المركزي بشراء سندات عمومية من سوق النقد وليس من الخزينة بصفة مباشرة، كما أن عملية الشراء تكون للمرة الثانية، ومن الأعراف الاقتصادية كالبانوك والمؤسسات المالية التي كانت قد اشترت هذه السندات بعد تحقيق الأرباح، كما أن هذه المادة تمنع صراحة البنك المركزي من شراء السندات من الخزينة العمومية، والتي تقوم بتصريفها لصالح الدولة أو الجماعات المحلية.

إلا أنه في قانون النقد والقرض 10-17، والذي تم من خلاله وضع الإطار التشريعي والقانوني الذي يسمح للبنك المركزي بشكل استثنائي لمدة 5 سنوات بشراء السندات المكلف بالمالية، ويجب تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية، دون أن ننسى الإشارة إلى أن هناك فرق بين العمليات التمويلية، وتسيير الحساب الجاري للخزينة العمومية والتي تكون مجانا، وهنا نكون أمام أذونات الخزينة الموجهة أموالها إلى تمويل الموازنة السنوية، وليس تمويل المخططات التنموية التي تكون متوسطة وطويلة الأجل.

¹-الجريدة الرسمية، ع57، الصادرة في 12 أكتوبر سنة 2017.

إلا أنه بعد الصدمة النفطية السالبة التي بدأت مع سنة 2013، وتزايدت حدتها مع مرور الوقت، اضطرت السلطات المالية في الجزائر إلى إتباع سياسة مالية تقييدية، ومن خلال التوسع في الضرائب المباشرة من خلال رفع معدلها على أرباح الشركات والأجور والعديد من الرسوم للخدمات العمومية وغيرها وغير المباشرة من خلال رفع الرسم على القيمة المضافة، ناهيك عن رفع أسعار الوقود وغيرها¹، كل هذا أدى إلى العديد من ردود الفعل السلبية والرافضة من طرف الأعوان الاقتصاديين بمجرد الموافقة على قانون المالية للسنوات 2013-2017 وحتى 2018، وحتى تتفادى ردود الفعل السالبة هذه لجأت إلى سياسة الإصدار النقدي، من خلال النقد والقرض 10-17 المؤرخ في 11-10-2017، والذي تم من خلاله وضع الإطار التشريعي والقانوني الذي يسمح للبنك المركزي بشكل استثنائي لمدة 05 سنوات بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات التمويل للخزينة العمومية.

- تمويل الدين العمومي الداخلي،

- التمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والميزانية، والتي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة كأقصى تقدير إلى:

• توازنات خزينة الدولة.

• توازن ميزان المدفوعات.

من خلال هذه المادة، نلاحظ الفروقات التي جاء بها القانون، وذلك على النحو الآتي²:

- إنه في الفقرة الأولى، والتي ترخص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية، بهدف تغطية احتياجات التمويل للخزينة العمومية والتي كانت قبل هذا القانون تكون في شكل أدونات خزينة لا تتعدى 240 يوم أو تسبيقات لا تتعدى 10% من إيرادات السنة الفارطة.

- أنه في الفقرة الثانية: والتي ترخص للبنك المركزي بشراء مباشرة للسندات من الخزينة العمومية، بهدف تمويل الدين العمومي الداخلي، على عكس المادة 46 من الأمر 03-11 وفي فقرتها 03، والتي ترخص للبنك المركزي بصفة استثنائية تسبقا وليس شراء سندات، على أن توجه أموال هذا التسبيق للتسيير النشط للمديونية الخارجية وليس الداخلية كما في القانون 10-17.

أما في القانون 10-17 المتعلق بالنقد والقرض، فقد أضاف سندات الخزينة، بصيغة الشراء، هذه الأموال، يمكن أن تكون من رأس مال البنك المركزي، كما أنها قد تكون من أموال الاحتياطي الإجباري التي تودعها البنوك التجارية لديه وجوبا من حجم الودائع لديها، ناهيك عن أنه يمكن أن تكون من الحسابات الجارية التي يمسكها لديه للبنوك التجارية والخزينة العمومية، والتي يمكن أن يستخدمها، على اعتبار أن

¹- الأمر 10/17 المؤرخ في 11/10/2017 المتعلق بالنقد والقرض المادة 45 مكرر.

²- الأمر 11/03 المؤرخ في 26/08/2003، المادة 38.

الفصل الأول: الإطار النظري لأهم محددات الإصدار النقدي

البنوك التجارية لا تلجأ إلى سحبها دفعة واحدة، أما عن إصدار كتلة نقدية من فراغ فلا يأتي هذا القانون على ذكرها، إلا أننا نقول هنا بأنه يمكن للبنك المركزي أن يضيفها كمقابل للكتلة النقدية، مثلها مثل أذونات الخزينة مع الإشارة إلى أن الفرق هنا يكمن في المدة وليس في طبيعة السندات.

المبحث الثالث: علاقة أهم المحددات بالإصدار النقدي

يعتبر الإصدار النقدي الجديد كأسلوب لتمويل العجز الحاصل وذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية، حيث يهدف هذا المبحث إلى إيجاد وبيان طبيعة العلاقة بين كل من الإصدار النقدي والمتغيرات المستقلة كل على حدا في المطلب الأول، ومعرفة إلى أي مدى يمكن أن يصل تأثير هذه المتغيرات على الإصدار النقدي وذلك بالاستناد إلى مجموعة من الدراسات السابقة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: علاقة كل من عجز الموازنة العامة وسعر النفط والاحتياط النقدي الأجنبي بالإصدار النقدي
سوف نحاول من خلال هذا المطلب إبراز مختلف العلاقات التي تربط بين كل من سعر النفط والاحتياطي والعجز بالإصدار النقدي في ما يلي:

الفرع الأول: علاقة عجز الموازنة بالإصدار النقدي

هنا سوف نقوم بتوضيح علاقة عجز الموازنة العامة بالإصدار النقدي وذلك في الآتي:

- إن وجود العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى وجود خطر الإفلاس و بالتالي لجوء الدولة إلى الإقراض تقاديا لذلك وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الأعباء والنفقات المالية للدولة في موازنة السنوات القادمة لسداد أقساط القرض لذا فان العجز يتفاقم ويولد عجزا جديدا دون زيادة مقابلة في الإيرادات العامة وهذا ما يؤدي كذلك إلى ظهور عجز جديد، وكلما كانت الديون السيادية مرتفعة فان هذا سيحد من فعالية الإصدار النقدي لأنه سوف يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة المحلية في كل الحالات لهذا فان دخول سياسة الإصدار النقدي بديون متدنية جدا يساعد على زيادة فعالية هذه السياسة.¹

- يعتبر الإصدار النقدي الجديد كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية، فهذه السياسة التي تعد تمويلا تضخيميا هي زيادة تستهدف بها الدول لتمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي لأنه يترتب على إصدار النقود الجديدة غير المغطاة ارتفاعا في الأسعار وهذه الضغوط تتفاوت قوتها على حسب مرونة الجهاز الإنتاجي، ونظرا لما لهذه الطريقة من آثار سلبية على الاقتصاد فان الدولة نادرا ما تلجا إليها في عملية تمويل عجز الموازنة العامة، وتستند في القيام بالإصدار النقدي الجديد على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي وتوجيهه وتقوم بتحديد القواعد التي بمقتضاها تحدد كمية الإصدار.²

- من أجل تمويل عجز الموازنة العامة تقوم الدولة بعملية الإصدار النقدي بغية تسديد العجز الحاصل حيث أن الحكومة يمكن لها أن تستخدم عملية الإصدار النقدي وذلك من أجل تأمين إيرادات إضافية للموازنة العامة، حيث يعرف هذا المبدأ في الحصول على إيرادات من اجل تغطية النفقات بمبدأ السيادة، حيث أن للحكومة الحق في زيادة إيراداتها، وذلك بواسطة سيادتها وحققها في خلق النقود.

¹ - حليمي حكيمة، باهي نوال، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية لفترة 2001 - 2017، مجلة البحوث الاقتصادية المقدمة، جامعة جمعة لخضر الوادي، 2018، ص 49.

² - زغلول رزق، اتجاهات الدين العام المحلي في مصر وكيفية إدارته، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 23، جامعة القاهرة، 2002، ص 06.

الثاني الثاني: علاقة سعر النفط بالإصدار النقدي

يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني خاصة وإن الجزائر تملك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، والتي بدورها تحتل أكثر من 95 بالمائة من إيراداتها ولذلك تعتبر الجزائر من أكثر الدول المتضررة بسبب التقلبات الحاصلة في أسعار النفط وانعكاساته سواء كانت بالإيجاب أو السلب، حيث بات من آثار الانخفاض في أسعار النفط لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي من أجل تغطية ذلك النقص الملحوظ في الإيرادات العامة للدولة لهذا سنقوم هنا بتوضيح العلاقة التي تربط بين سعر النفط و الإصدار النقدي كما يلي:¹

لقد شهد قطاع المحروقات عدة صدمات من بينها الصدمة البترولية لسنة 2014 التي شهدت من خلالها الإيرادات العامة تراجعاً كبيراً مما جعل الحكومة تستنفذ كل الوسائل من أجل استمرارية التمويل من خلال الإيرادات العامة التي واجهت ضعفاً كبيراً والتي نتج عنها آثار سلبية ما حتم على الدولة اللجوء إلى سياسة الإصدار النقدي من خلال قانون المالية السنوي لسنة 2017 والتي شرعتها في قانون النقد والقرض 10/17 فيما بات يعرف بسياسة التمويل الغير تقليدي لأول مرة منذ الاستقلال.

- إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقراراً أو اختلالاً، وهو ما أكدته الأزمة النفطية والتي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض إلى حالة العجز ويؤدي كذلك إلى انخفاض موارد صندوق ضبط الإيرادات، والذي يمول مباشرة من فائض الإيرادات الجبائية حيث كلما انخفض سعر النفط انخفضت معه الإيرادات بشكل عام، وذلك لاقتصار الدولة على الاقتصاد الريعي ولذلك أتى الإصدار النقدي لتغطية ذلك الانخفاض والنقص الحاصل في الإيرادات عامة وخاصة للانخفاض المتواصل في أسعار النفط.²

الفرع الثالث: علاقة احتياطي النقد الأجنبي بالإصدار النقدي

"يعد احتياط النقد الأجنبي من العملات الأجنبية التي تحتفظ بها السلطات النقدية من أجل دعم العملة ودفع الديون المستحقة عن الدولة، ويعتبر من أحد مقابلات الإصدار النقدي، حيث تسعى معظم دول العالم - خاصة النامية منها"³ - إلى مراكمة احتياطيات مهمة من النقد الأجنبي بهدف السعي إلى تحقيق جملة من الأهداف، وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات فقد شهدت الجزائر كبقية اقتصاديات الدول المصدرة للنفط تزايد في تدفقات العملات الأجنبية في السنوات السابقة بسبب الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط، وهو الأمر الذي فتح الباب أمام تدفقات مالية أجنبية للجزائر مكنها من زيادة احتياط

¹ - أمينة صالحى انعكاسات تغيرات إيرادات النفط على متغيرات السياسة المالية في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990 - 2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد القياسي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016/2017، ص 35.

² - يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الفترة 1970-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الدراسية 2017-2018، ص 52.

³ - صبيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياط الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، 2014، ص ص 27 - 31.

النقد الأجنبي وهو ما شكل تحدياً أمام السلطات الجزائرية للتعامل مع هذه الاحتياطات بطريقة تجنب الاقتصاد الآثار الضارة لهذه الوفرة المالية، أما الوقت الراهن فهو فالدولة تعاني من النقص في رصيد الاحتياطي الأجنبي وهو ما قاد بها إلى إتباع سياسة الإصدار النقدي من أجل تغطية ذلك النقص الحاصل أي انه كلما زاد سعر النفط ارتفعت احتياطات الدولة من النقد الأجنبي مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الإصدار النقدي.

المطلب الثاني: عرض بعض الدراسات السابقة

لقد تم تسجيل بعض الدراسات السابقة، المتطرفة لموضوع دراسة قياسية لأهم محددات طبع النقود في الجزائر من 2000 إلى 2017، ويمكن حصر بعض هذه الدراسات في رسائل جامعية، ومجلات ودراسات لتجارب بعض الدول وغيرها، ومن هذه الدراسات نجد:

الفرع الأول: الدراسة الأولى

كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014، حيث تطرقت الدراسة إلى إشكالية إلى أي مدى يمكن أن يساهم ترشيد الإنفاق العام في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، حيث اعتبر عجز الموازنة العامة كواحدة من المعضلات الاقتصادية التي تتعرض لها بعض الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء ومن أهم هذه الدول نجد دول العالم الإسلامي التي تعاني من عجز في موازنتها العامة، وما يتبعه من مشاكل مرتبطة بوجود العجز المالي الحكومي وبطرق تمويلية، مثل مشكلة تقادم الدين العام نتيجة لتمويل هذا العجز باللجوء إلى الاقتراض العام خاصة من العالم الخارجي وما يتبع ذلك من آثار سلبية كبيرة سواء اقتصادياً أو سياسياً واجتماعياً ومن بين الأهداف التي سعت إلى الوصول إليها هذه الأطروحة تقديم علاج متكامل لمشكلة العجز المالي للحكومة، انطلاقاً من منطلقات الفكر المالي الإسلامي بما يساهم في تقديم بدائل اقتصادية يمكن أن تلجأ إليها الدول الإسلامية في علاج عجزها المالي، يتجاوز هذا العلاج الجانب التمويلي إلى إعطاء حل جذري لهذه المشكلة بتعلق الموازنة العامة للدولة بالجباية، معتمدة على المنهج الاستقرائي التاريخي وكذلك المنهج التحليلي لبيان أسباب وطبيعة عجز الموازنة في معظم الدول إضافة إلى المنهج المقارن لدراسة الحلول المقدمة لعلاج الموازنة العامة، حيث تم التوصل إلى أن ظاهرة العجز بالموازنة العامة هي ظاهرة مركبة ومعقدة، ولا يمكن إرجاعها إلى سبب وحيد، بل تعود إلى شبكة معقدة من العوامل والمؤثرات التي تساهم في حدوث العجز وتفاقمه وهي عوامل ومؤثرات بعضها يعود إلى التغيرات التي تحدث في النفقات العامة، وبعضها الآخر يتعلق بالتغيرات التي تحدث في الموارد العامة للدولة.

ولقد استفدنا من هذه الدراسة من خلال التطرق إلى مفهوم عجز الموازنة العامة والعوامل المؤدية لحدوثها وأساليب التمويل الخارجي لعجز الموازنة بالإضافة إلى بعض التعديلات التي أجريت على مختلف القوانين المالية لسنة 2017.

وهنا يتضح لنا أن هناك علاقة تربط بين هذه الدراسة التي تخدم موضوع بحثنا هذا والمتمثلة في ترشيد الإنفاق العام الذي له دور كبير في علاج مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة، حيث قمنا بإدراكه عجز الموازنة العامة كأحد أهم المحددات طبع النقود لأن الدولة قد تلجأ إلى هذه العملية إليه في حالة عدم كفاية الموارد وعجز التشريعات المالية ومصائر التمويل الأخرى عن مواجهة عجز الموازنة، فتضطر إلى طبع كمية من الأوراق النقدية لتغطية هذا العجز الحاصل والظروف الطارئة من أزمات وكوارث.

وهنا نتوصل إلى أن هذه الدراسة السابقة تركز على أن ترشيد في الإنفاق العام له دور كبير في علاج مشكلة العجز الحاصل في الموازنة العامة استنادا على الاقتصاد الإسلامي بينما تركز دراستنا الحالية على معرفة علاقة وأثر عجز الموازنة العامة ومدى اعتباره كأهم محدد من محددات طبع النقود في الجزائر.

الفرع الثاني: الدراسة الثانية

بركات كوثر، دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر من الفترة الممتدة من (1986 - 2015)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، السنة الجامعية 2016 - 2017، حيث تطرقت الدراسة إلى إشكالية مدى تأثير أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة الممتدة من 1968-2015، حيث تم تسليط الضوء على أثر تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات بشكل خاص مع إجراء دراسة تطبيقية على حالة الجزائر للخروج في الأخير بمجموعة من الحلول الموضوعية التي قد تقيد في التقليل من أثره على ميزان المدفوعات، بهدف الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد، يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادي والسياسية التي تحدث في السوق النفطية حيث تم استخدام المنهج الكمي الذي يركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية مختلفة وهذا بهدف قياس أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر.

وتبين لنا من هذه الدراسة أن الزيادة في أسعار النفط لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير، لكن التدهور المستمر وإن لم يظهر تأثيره خلال مدى الدراسة بسبب وجود بدائل استطاعت الدولة من خلالها تغطية العجز إلا أنه سيؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد. حيث استندنا على هذه الدراسة إلى مفهوم سعر النفط، ومخاطر تقلباته في الجزائر، ونجد كذلك أن هذه الدراسة تركز على مدى إبراز تأثير أسعار النفط على الحساب التجاري لميزان المدفوعات ومنه على الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى تأثير تغيرات أسعار النفط على حساب التحويلات وحساب الاحتياطات وحساب رأس المال في ميزان المدفوعات، بينما تركز دراستنا الحالية على معرفة علاقة أسعار النفط بطبع النقود من خلال إجراء دراسة قياسية لحالة الجزائر من 2000 - 2017.

الفرع الثالث: الدراسة الثالثة

عباسية نور الدين بوراس، أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم

البواقي، السنة الجامعية 2016-2017، حيث تطرق الباحث إلى إشكالية ما مدى تأثير احتياطات النقد الأجنبي على الاقتصاد الجزائري في ظل الرهانات والتحديات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، حيث يسعى إلى تحليل أثر احتياطي النقد الأجنبي على الاقتصاد الجزائري من حيث الاستراتيجيات الاقتصادية المستهدفة، مع نجاعة حجم الاحتياطات الأجنبية المثلى، وذلك وفقا لاعتبارات كلا من السيولة مع العائد، سعيا لتحديد إطار سليم وكفى لإدارة احتياطات النقد الأجنبي وذلك من خلال الاستفادة من تجارب بعض البلدان النامية المتقدمة حيث يتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي لاستعراض بعض الصيغ الاقتصادية إضافة إلى المنهج الاستقرائي من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية الملائمة لتحليل مجموعة من البيانات حيث تبين أن احتياطات النقد الأجنبي تعتبر من الأصول المالية الأجنبية السائلة والقابلة للتحويل تحت سلطة البنك المركزي، وتستخدم لحماية الاقتصاديات من الآثار الاجتماعية الغير مرغوب فيها.

وما تم الاستفادة منه من هذه الدراسة هو الإلمام بمفهوم احتياطي النقد الأجنبي ومكوناته من أجل التعرف على قدرة الاقتصادي الوطني في إدارة الاحتياطات الأجنبية، حيث يتبين أنه يوجد علاقة بين هذه الدراسة السابقة والدراسة الحالية بسبب وجود متغير مشترك في كلتا الدراستين وهو احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر وكيفية إدارته إلا أن الباحث في هذه الدراسة قد ركز على دوافع الاحتفاظ باحتياطات الصرف الأجنبي عند المستوى الأمثل في الاقتصاد الجزائري، أما ما ركزت عليه الدراسة الحالية هو اعتبار احتياطي النقد الأجنبي من أهم الأسباب المؤدية إلى عملية الإصدار النقود من قبل البنك.

خلاصة الفصل:

لقد تطرق هذا الفصل إلى معظم الجوانب النظرية لكل من سعر النفط وعجز الموازنة العامة واحتياطي النقد الأجنبي والإصدار النقدي، حيث تم التوصل إلى أن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس على زيادة عجز الموازنة العامة في مختلف الدول على اختلاف مستوياتها من التقدم الاقتصادي، وفي ظل انخفاض أسعار النفط التي استنزفت الموارد المالية للدولة أدت إلى حدود نقص في الإيرادات العامة باعتبار مشكلة عجز الموازنة العامة من المسائل والقضايا الجوهرية، وأن كل انخفاض في سعر النفط يصاحبه انخفاض في احتياطي النقد الأجنبي مما أدى بالجزائر إلى إتباع سياسة الإصدار النقدي ولأول مرة وذلك لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة من أجل الرفع في معدلات النمو لتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

الفصل الثاني

قياس أثر أهم المحددات على
الإصدار النقدي في الجزائر
للفترة (1990 إلى 2017)

تمهيد:

بعد التطرق إلى الدراسة النظرية لكل من المتغيرات التي توضح طبيعة العلاقة بين الإصدار النقدي وكل من سعر النفط واحتياطي النقد الأجنبي وعجز الموازنة العامة وكذلك فهم الجوانب العامة والمحيطة بكل متغير، حيث يقوم البنك المركزي بطبع كميات من النقود تتوافق مع النمو في حجم المعاملات التي تتم في الاقتصاد المحلي، بحيث يسعى البنك المركزي لإحداث التوازن بين النمو في عرض النقود وحجم المبادلات إلا أن متطلبات هذا التوازن تفرض الإصدار النقدي، لهذا فان دراستنا في هذا الفصل ستنصب حول فهم طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلال ترجمة البيانات المتحصل عليها في صورة نماذج رياضية وضمن هذا السياق لقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: بناء النموذج القياسي لحالة الجزائر من خلال مطلبين،
المطلب الأول يحدد متغيرات النموذج والمطلب الثاني يحدد تقييم
معلومات النموذج.

المبحث الثاني: نموذج الانحدار المقدر من خلال مطلبين، المطلب
الأول صياغة النموذج والمطلب الثاني يمثل شروط المربعات الصغرى
العادية.

المبحث الأول: بناء النموذج القياسي لحالة الجزائر

تختلف النماذج الاقتصادية والتي يمكن لمتخذي القرار الاعتماد عليها وفقا لطبيعة توصيف النموذج وفهم الواقع المحيط بالظاهرة محل الدراسة، بحيث يتم بناء النموذج القياسي من خلال تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة رياضية تتواءم والواقع الاقتصادي، وبذلك يكون النموذج في شكل معادلات تصف هيكل العلاقة وترتبط المتغيرات بعضها البعض لذلك قد قمنا باختيار نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يعتبر وصف رياضي للعلاقة الانحدارية بين متغير تابع واحد وعدة متغيرات مستقلة، ويستعمل للتنبؤ بمتوسط المتغير التابع عند قيم معينة لقيم المتغيرات المستقلة، اعتمادا على ما تقدم في الفصل السابق، سنتعرض إلى أهم المتغيرات بدراسة قياسية وتحليلية لأثر أهم المحددات على الإصدار النقدي في الجزائر حيث استنادا إلى مبادئ الاقتصاد القياسي من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يتضمن متغير اقتصادي واحد هو تابع للمتغيرات الحاصلة في عدة متغيرات اقتصادية أخرى مستقل فالمتغير التابع هنا هو الإصدار النقدي والمتغيرات المستقلة هي سعر النفط واحتياطي النقد الأجنبي إضافة إلى عجز الموازنة العامة.

تعتبر مرحلة بناء النموذج وتحديد معالمه من أهم المراحل نظرا لكثرة الأخطاء التي قد تقع في هذه المرحلة كإغفال بعض المتغيرات أو نقص البيانات أو استخدام نموذج غير ملائم ولهذا وكما هو معتاد في الدراسة القياسية سوف نتبع الخطوات التالية في بناء النموذج.

المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج

إن أي نموذج رياضي اقتصادي يتكون من مجموعة من المتغيرات وهذه المتغيرات تنقسم بدورها إلى متغيرات داخلية (تابعة) ومتغيرات أخرى خارجية (مستقلة) وسنقوم بتوضيح ذلك كما يلي:

الفرع الأول: المتغير التابع

المتغير التابع يستجيب لسلوك المتغيرات المستقلة، وبهذا فهو مخرج النموذج أي مخرج لمدخلات معينة ويتبعها بالسلوك طرديا أو عكسيا.

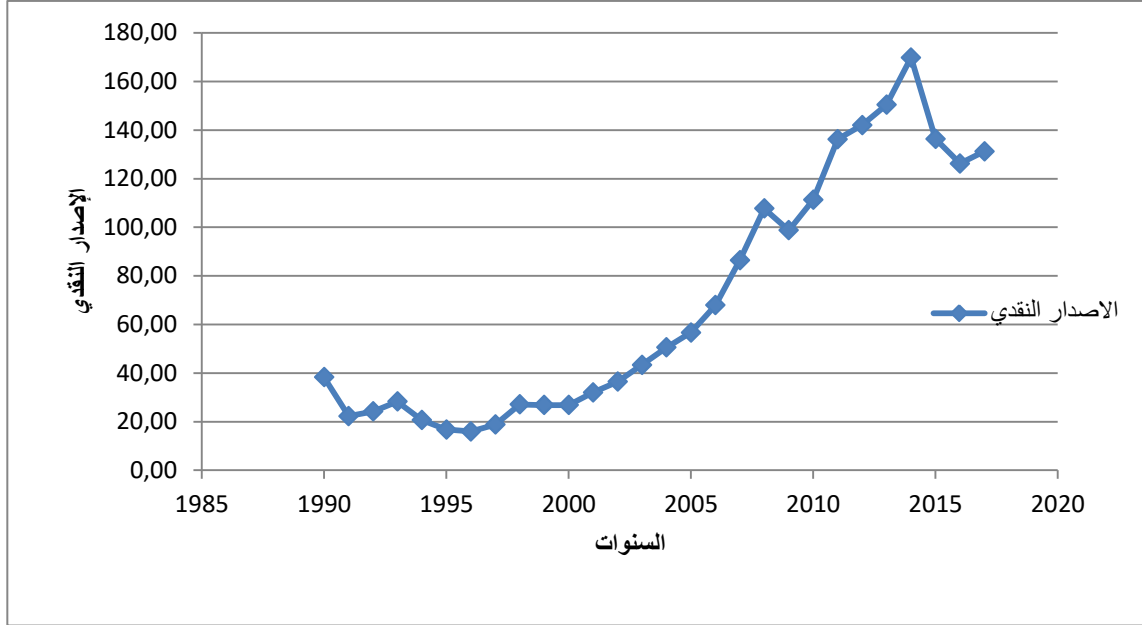
ويعد كذلك المتغير التابع عبارة عن الظاهرة التي تحدد قيمتها من داخل النموذج وهي تتأثر سلبا أو إيجابا بمكونات النموذج.

إن إصدار النقود هو المتغير المراد تفسير سلوكه ويرمز له بالرمز $Masse$ ويمثل قيام البنك المركزي بطبع النقود القانونية بهدف تبادل مجموعة من السلع والخدمات وفيما يلي شكل يمثل تطور الإصدار النقدي خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2017.

الفصل الثاني: قياس أثر أهم محددات الإصدار النقدي في الجزائر للفترة (1990 – 2017)

الشكل رقم 03: يوضح تطور الإصدار النقدي في الجزائر (1990-2017)

الوحدة : مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- تقرير بنك الجزائر لعام 2010، ص 171.
- تقرير بنك الجزائر لعام 2008، ص 183.
- تقرير بنك الجزائر لعام 2013، ص 153.

لقد شهد الإصدار النقدي في الجزائر تطورا خلال فترة الدراسة، وبالنظر إلى الشكل أعلاه نلاحظ أن الإصدار النقدي قد انتقل من 38.31 مليار دولار سنة 1990 ليصل إلى 131.27 مليار دولار سنة 2017 وخلال هذه الفترة (1990-2017) شهد الإصدار النقدي نموا كبيرا قدر ب 24.17 % سنة 2007، وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة بأن الجزائر قد دخلت في اتفاق مع بعض المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة 1994-1998 ومن الملاحظ أيضا من الجدول ونتيجة لالتزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاق المبرم خلال الفترة 1994-1998 سمح بتحقيق الهدف المطلوب، فقد بلغ متوسط نمو الإصدار النقدي خلال هذه الفترة حوالي 14.9 % غير أنه وفي سنتي 1999 و 2000 نلاحظ تراجعا في معدل النمو الإصدار النقدي ويرجع سبب ذلك إلى الظروف الاقتصادية العالمية السائدة في تلك الفترة والتي انعكست سلبا على الوضعية الاقتصادية، وهو ما اجبر الجزائر على إتباع سياسة تقشفية صارمة من خلال تقليص حجم الإنفاق العام وذلك بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية بتخفيض قيمة العملة الوطنية، تجميد الأجور وتخفيض عجز الموازنة العامة وعلى خلاف ذلك نلاحظ ارتفاع في الإصدار النقدي سنة 2001 بحوالي 32.01 مليار دولار مقارنة 26.85 مليار دولار سنة 2000 ويرجع سبب ذلك إلى سببين أساسيين هما: الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية نتيجة ارتفاع عائدات النفط وما أدى إلى زيادة خلق النقود مقابل الزيادة في حجم

الفصل الثاني: قياس أثر أهم محددات الإصدار النقدي في الجزائر للفترة (1990 – 2017)

الاحتياطات من العملة الأجنبية، تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 الذي قرر تنفيذه لمدة ثلاث سنوات، حيث خصص له مبلغ 520 مليار دولار.

يشير الشكل أعلاه إلى أن الإصدار النقدي سنة 2002 قد بلغ 36.41 مليار دولار ويرجع سبب ذلك إلى تراكم الأرصدة الخارجية الصافية وقد سجلت سنة 2003 معدل نمو في الإصدار النقدي حوالي 19% مقارنة بسنة 2002، وكان ذلك نتيجة التراكم المتزايد للادخار المالي الناتج عن الارتفاع في عائدات صادرات المحروقات ومدا خيل الأسرة والودائع لأجل بالعملة الصعبة وقد تراجع معدل نمو الإصدار النقدي سنة 2004 إلى 8.63% وما هو إلا تكريسا لفعالية السياسة النقدية المتبعة التي تعتمد على استهداف الكتلة النقدية وبالتالي إعادة استرجاع الكتلة النقدية الفائضة عن السوق وفي مقابل ذلك قد بلغ الإصدار النقدي سنة 2005 قيمته 56.67 مليار دولار ذلك راجع إلى الأرصدة الخارجية الصافية وقد بلغ كذلك في نهاية سنة 2006 ما قيمته 67.91 مليار دولار ولقد ساعدت الموارد الجبائية البترولية والموجودات الخارجية الصافية المسجلة على ميزان المدفوعات في التوسع النقدي.

استمر الإصدار في الارتفاع إلى 86.42 مليار دولار، 107.74 مليار دولار، 98.74 مليار دولار لسنوات 2007، 2008، 2009 على التوالي، وذلك يدل على عدم قدرة أدوات السياسة النقدية على امتصاص الفائض من التداول، وان الزيادة المستمرة في حجم الإصدار النقدي أو الانخفاض في بعض الحالات بعكس الارتفاع المستمر أو الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية المتأتية أساسا من إيرادات صادرات المحروقات بعكس السياسة الانكماشية التي تعتمد عليها السلطة النقدية الناتجة عن عدم فعالية برنامج الانتعاش الاقتصادي في المرحلة الأولى وتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في حين إن تنامي الكتلة النقدية خلال الفترة 2005-2007 تعكس الإجراءات المتبعة من قبل السلطة النقدية والمسايرة لبرنامج التنمية الاقتصادية، وفي سنة 2009 بلغ الإصدار النقدي حوالي 98.74 مليار دولار بنسبة نمو تقدر ب 3.2% وهي اضعف نسبة خلال فترة الدراسة وان كانت تعكس في الواقع أهداف السياسة النقدية، فهذه الوضعية ماهية إلا الناتج لأثر الصدمة الخارجية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية، أين عرفت أسعار النفط انخفاض ملحوظ وكذلك انخفاض قيمة العملة الوطنية بنسبة 1%.

وفي سنتي 2010 و2011 قد وصلت قيمة الإصدار النقدي إلى 111.29، و136.29 مليار دولار على التوالي، ليبقى الإصدار في حالة الارتفاع إلى غاية سنة 2014 لتصل قيمته إلى 169.89 مليار دولار لبدأ في الانخفاض من سنة 2015 لتصل قيمته حوالي 136.41 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط ليبقي في حالة الانخفاض إلى أن تصل قيمته 131.27 مليار دولار سنة 2017.

الفرع الثاني: المتغيرات المستقلة

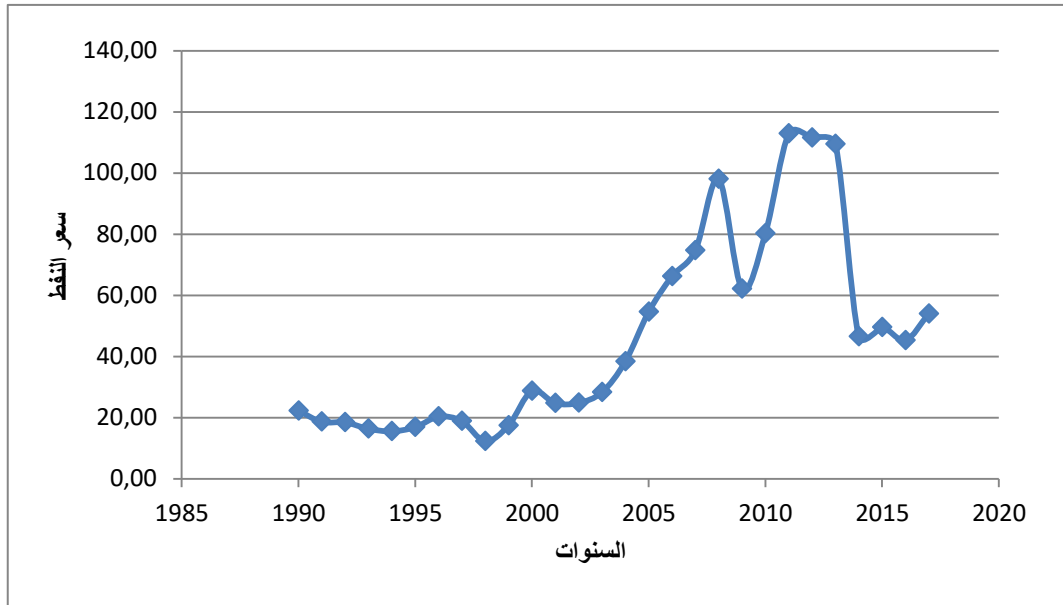
يعتبر المتغير المستقل هو العنصر المتحكم بسلوك الظاهرة المعينة وهو المتغير والمدخل المؤثر لحركة العنصر التابع والذي يعد وفقا لنظرية القياسية العنصر المفسر لسلوك المتغير التابع ويمكن إن يكون متغيرا داخليا أو خارجيا ويعد كذلك الظاهرة التي تتحدد قيمتها من خارج النموذج وهي لا تتأثر بها، وتجد هنا ثلاث متغيرات مستقلة وهي كما يلي:

1- متغير سعر النفط:

بما أن السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها، أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج وعليه فسعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود، فيما يلي شكل يبين تغيرات أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من (1990 إلى 2017).

الشكل رقم 04: تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990 إلى 2017)

الوحدة: دولار للبرميل



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- تقرير بنك الجزائر لعام 2012، ص 248.

- تقرير بنك الجزائر لعام 2017، ص 156.

- تقرير بنك الجزائر لعام 2008، ص 249.

أصبحت موارد المحروقات أصبحت تؤدي دورا هاما في توازن الموازنة العامة، خاصة وان الإيرادات النفطية تمثل أهم مصدر لإيرادات الموازنة العامة، وهذه النسبة في ارتفاع مستمر طالما أن القيمة الحقيقية لموارد المحروقات في تزايد مستمر، حيث قدر سعر النفط سنة 1990 ما قيمته 22.26 دولار للبرميل لتتخفف في سنة 1991 إلى غاية سنة 1995 بسبب أزمة الدين الخارجي التي أدت إلى إعادة جدولته بين

الفصل الثاني: قياس أثر أهم محددات الإصدار النقدي في الجزائر للفترة (1990 – 2017)

1994 و1998، حيث بلغ سعر البرميل من النفط سنة 1998 حوالي 12.28 دولار، أما في بداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.44 دولار للبرميل بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول غير الأوبك، فوصل سعر البرميل سنة 2000 إلى 28.72 دولار، وفي مطلع سنة 2001 شهدت أسعار النفط انخفاض ليصل إلى 12.71 دولار للبرميل بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، وعرفت السوق النفطية سنة 2002 العديد من العوامل التي كان لها الأثر الواضح في تحسن أسعار النفط حتى وصلت إلى 24.83 دولار للبرميل، وفي سنة 2003 ارتفعت أسعار النفط لتصل إلى 28.28 دولار، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب أهمها الخوف من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط، الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا والتي أخفت جزءا كبيرا من إمداداتها النفطية إضافة إلى العدوان الأمريكي على العراق.

استمر سعر النفط في الارتفاع إلى أن بلغ ما قيمته 38.32 دولار للبرميل في سنة 2004 و54.58 دولار للبرميل في سنة 2005، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2008 ليصل إلى 98.06 دولار للبرميل بسبب توقف إنتاج شركة النفط البريطانية بالإضافة إلى الإنتاج الروسي والأزمة المالية العالمية الذي كان لها أثر واضح على سوق النفط بالرغم من أن هذه السنة هي السنة التي شهدت بروز الأزمة المالية العالمية حيث أن أسعار النفط لم تتأثر بذلك نتيجة الطلب المتزايد على النفط، إلا أن سنة 2009 شهدت تدهورا ملحوظا ليصل إلى 62.16 دولار للبرميل، لتعود بعد ذلك للصعود سنة 2010 مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني، وخلال الفترة ابتداء من سنة 2011 إلى غاية 2013 نلاحظ تجاوز أسعار النفط سقف 100 دولار للبرميل وذلك راجع إلى أزمة الربيع العربي.

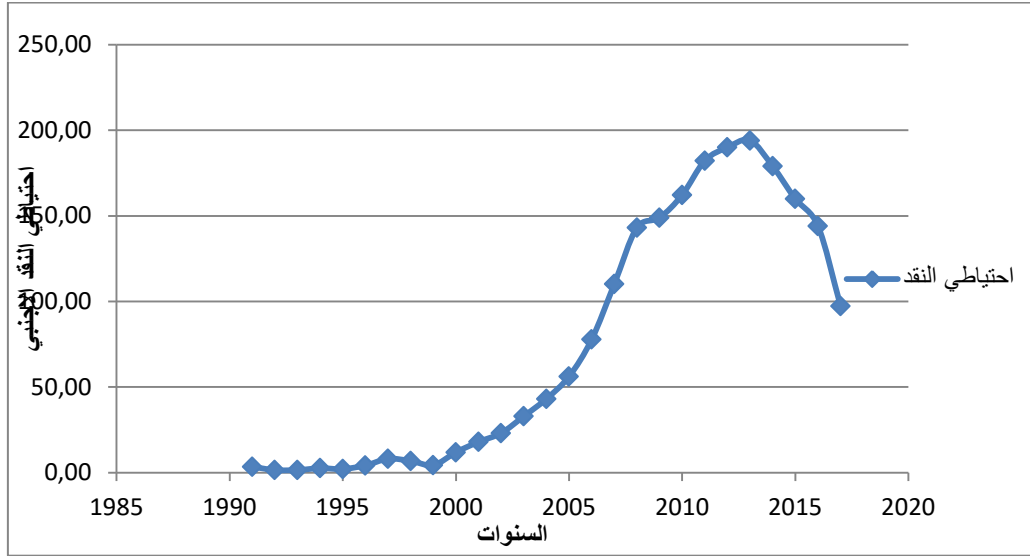
أما سنة 2014 فقد تراجعت أسعار النفط إلى 46.56 دولار للبرميل بسبب الصدمة البترولية الحاصلة، وهكذا بقيت أسعار النفط في حالة انخفاض، بسبب ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط وانخفاض الطلب العالمي على الطاقة وكذلك ظهور ما يسمى بالغاز الصخري إلى أن وصل سنة 2017 إلى حدود 54 دولار للبرميل.

2- متغير احتياطي النقد الأجنبي:

والذي يتمثل في الأصول المقومة لعملات أجنبية، والتي تسيطر عليها السلطات النقدية المتاحة تحت تصرفها لأغراض التمويل المباشر لمواجهة الاختلالات التي تحدث لمصادر تمويل المشروعات الخارجية وفيما يلي شكل يمثل أهم التطورات التي واجهت احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر من سنة 1990 إلى غاية 2017.

الشكل رقم 05: تطور احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر (1990 إلى 2017)

الوحدة: مليار الدولار



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- تقرير بنك الجزائر لعام 2012، ص 75.
- تقرير بنك الجزائر لعام 2004، ص 54.
- تقرير بنك الجزائر لعام 2008، ص 63.
- تقرير بنك الجزائر لعام 2015، ص 67.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض طفيف في احتياطي النقد الأجنبي سنة 1992 ليصل إلى 1.50 مليار دولار لتبلغ 2.10 مليار دولار سنة 1995، وبعد ذلك شهد احتياطي النقد الأجنبي تحسن غير متوقع في السنوات الأخيرة، وبعد أن كانت هذه الاحتياطات تبلغ 8.05 مليار دولار سنة 1997 لتصل إلى 11.9 مليار دولار سنة 2000 بسبب الارتفاع في أسعار النفط، حيث أخذت احتياطات النقد الأجنبي في الارتفاع المستمر خلال الفترة الممتدة 2001-2013 حيث تضاعف أكثر خلال هذه الفترة منتقل من 17.96 مليار دولار سنة 2001، ليرتفع الاحتياطي في الجزائر إلى 194.012 مليار دولار في نهاية سنة 2013 بسبب ارتفاع صادرات النفط، ليساهم بشكل قوى في زيادة الأصول الأجنبية الصافية لبنك الجزائر في حين يلاحظ أن هناك انخفاض في سنة 2014 ليصل إلى 178.938 مليار دولار بسبب الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط أو ما يسمى بالصدمة النفطية.

واستمر احتياطي النقد الأجنبي في الانخفاض ليصل إلى غاية 97.33 مليار دولار سنة 2017

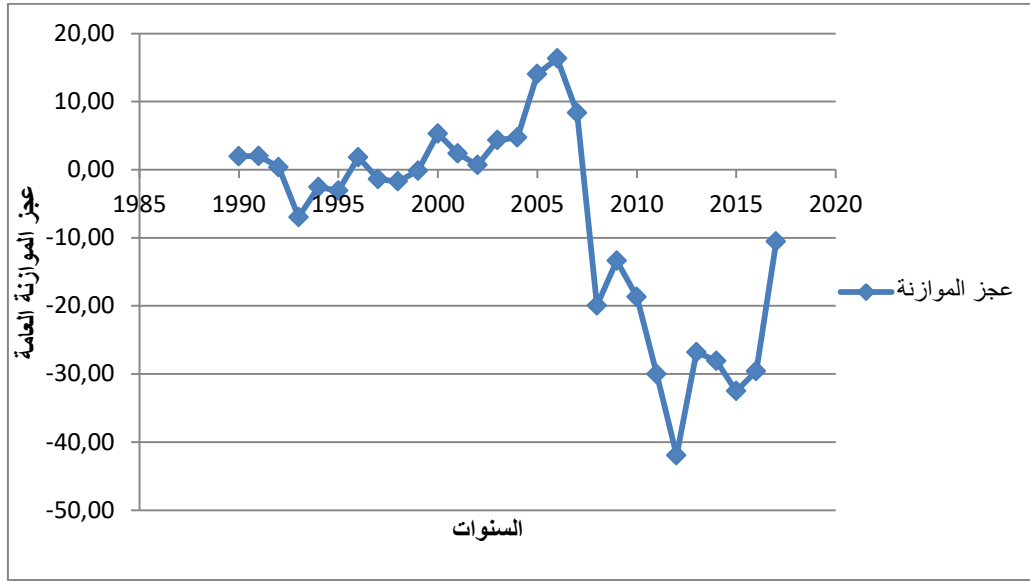
وهذا كله مرتبط بالأزمات النفطية الحاصلة التي بقيت أثرها واضحة على الاقتصاد الوطني.

3- متغير عجز الموازنة العامة:

يعتبر عجز الموازنة العامة النقص في الإيرادات الحكومية عند تمويل النفقات العامة بأشكالها المتنوعة سواء كانت نفقات استثمارية أو جارية، فقصور الإيرادات العامة المقدره عن سداد النفقات العامة وزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة يعبر عن العجز في الموازنة العامة للدولة وفيما يلي شكل يبين التطورات والتغيرات الحاصلة في الموازنة العامة من 1990 إلى غاية 2017.

الشكل رقم 06: تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر (1990 إلى 2017)

الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- تقرير بنك الجزائر لعام 2010، ص 89.
- تقرير بنك الجزائر لعام 2008، ص 113.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه وجود فائض في الموازنة العامة يقدر ب 1.97 مليار دولار سنة 1990، واستمر فائض الموازنة العامة خلال سنتي 1991 و 1992 بما مقداره 2.008 مليار دولار و 0.36 مليار دولار، ولكن تحول الفائض إلى العجز حيث وصل إلى - 6.96 مليار دولار سنة 1993 ثم اخفض ذلك العجز سنة 1994 ليصبح - 2.54 مليار دولار، ولكن استطاعت الجزائر إن تحقق فائض بسبب ارتفاع أسعار النفط حيث بلغ الفائض 1.83 مليار دولار سنة 1996، لتعود الموازنة إلى حالة العجز خلال سنوات 1997، 1998، 1999 بما قيمته -1.41 مليار دولار، -1.72 مليار دولار و -0.16 مليار دولار على التوالي، وسبب ذلك الإجراءات المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية، مما أدى إلى ارتفاع قيمة النفقات عن الإيرادات، ولقد سجلت الفترة 2000-2007 تسجيل فوائض في رصيد الموازنة، وقد قدر هذا الفائض ب 5.31 مليار دولار سنة 2000 لينخفض الفائض إلى 4.33 مليار دولار سنة 2003 ثم إلى 4.73 مليار دولار سنة 2004، وبعدها ارتفاع إلى 16.33 مليار دولار سنة 2006 ثم ينخفض الفائض إلى حدود 8.35 مليار دولار سنة 2007، وابتداء من سنة 2008 بدأت

الفصل الثاني: قياس أثر أهم محددات الإصدار النقدي في الجزائر للفترة (1990 – 2017)

الموازنة العامة تسجل عجزا بسبب انخفاض أسعار النفط متأثرة بالأزمة الاقتصادية العالمية أين عرفت معظم اقتصاديات الدول ركودا اقتصاديا حيث بلغ عجز الموازنة - 19.95 مليار دولار سنة 2008 و- 13.36 مليار دولار سنة 2009 الناجم عن انخفاض إيرادات الجباية النفطية المرتبط بالصدمة الخارجية الحادة. رغم استعادة أسعار النفط مستواها التصاعدي (الشكل رقم 04) ابتداء من سنة 2010 إلا إن الموازنة سجلت عجزا في كامل السنوات المتبقية تزايد بلغ أقصاه سنة 2012 - 41.96 مليار دولار وهي الفترة التي عرفت زيادات في أجور العمال، ليبقى العجز محقق إلى غاية سنة 2017 الذي قدر ب- 10.57 مليار دولار وهذا بسبب راجع إلى عدم استقرار الظروف الخارجية عموما وأسعار النفط بالتحديد.

المطلب الثاني: تقييم معلمات النموذج

بعد إتمام عملية تقدير معلمات النموذج تأتي مرحلة تقييم أو تحليل المعلمات المتحصل عليها من خلال الاستعانة بمجموعة من المعايير والأدوات الاقتصادية والإحصائية والقياسية، فبعد تحليل النتائج المتحصل عليها يتم حذف المتغيرات المستقلة التي لا تؤثر بشكل واضح على المتغير التابع ومن ثم اختيار النموذج الأمثل ويتم ذلك بعد إدخال البيانات التالية :

الجدول رقم 01: تطورات المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للفترة (1990 إلى 2017)

السنوات	الإصدار النقدي	سعر النفط	احتياطي النقد	عجز الموازنة
1990	38,31*	22,26	غ . م	1,97*
1991	22,29	18,62	3,46	2,01
1992	24,19	18,44	1,50	0,36
1993	28,26	16,33	1,50	-6,96
1994	20,63	15,53	2,60	-2,54
1995	16,77	16,86	2,10	-3,09
1996	15,94	20,29	4,20	1,83
1997	18,75	18,86	8,05	-1,41
1998	27,11	12,28	6,84	-1,72
1999	26,85	17,44	4,40	-0,16
2000	26,85	28,72	11,90	5,31
2001	32,01	24,71	17,96	2,38
2002	36,41	24,83	23,11	0,66
2003	43,35	28,28	32,92	4,33
2004	50,57	38,32	43,11	4,73
2005	56,67	54,58	56,18	14,05
2006	67,91	66,20	77,78	16,33
2007	86,42	74,66	110,18	8,35
2008	107,74	98,06	143,10	-19,95
2009	98,74	62,16	148,91	-13,36
2010	111,29	80,25	162,22	-18,71
2011	136,29	112,90	182,22	-30,02
2012	142,03	111,52	190,01	-41,96
2013	150,43	109,44	194,01	-26,81
2014	169,89	46,56	178,93	-28,08
2015	136,41	49,50	159,91	-32,510
2016	126,22	45,30	144,10	-29,57
2017	131,27	54,00	97,33	-10,57

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر لعام 2004، ص 54.
- تقارير بنك الجزائر لعام 2008، ص ص 63-249.
- تقارير بنك الجزائر لعام 2012، ص ص 75-248.

الفصل الثاني: قياس أثر أهم محددات الإصدار النقدي في الجزائر للفترة (1990 – 2017)

- تقارير بنك الجزائر لعام 2017، ص 156.
- (*) لقد تم تحويل قيم كل من الإصدار النقدي وعجز الموازنة العامة وفقا لتطورات سعر صرف الدينار مقابل الدولار استنادا على الملحق رقم 12 وذلك بالعلاقة التالية: بالمليار دولار $x =$ (قيمة الإصدار بالمليار دينار $\times 1$ دولار) / سعر الصرف الدينار.

المبحث الثاني: نموذج الانحدار المقدر

المطلب الأول: صياغة النموذج

$$\text{Masse} = a_0 + \beta_1 \text{oil} + \beta_2 \text{reserve} + \beta_3 \text{sold} + U_t$$

من مخرجات spss نجد:

$$\text{Masse} = 26.974 - 0.335 \text{ oil} + 0.793 \text{ reserve} - 0.070 \text{ sold}$$

$$R = 0.974$$

$$R^2 = 0.948$$

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss

من نموذج الانحدار المقدر السابق، يتضح لنا:

الجزء الثابت (a_0): نجد انه يساوي (26.974)

معاملات الانحدار:

β_1 : معامل انحدار سعر النفط ويساوي (- 0.335).

β_2 : معامل انحدار احتياطي النقد الأجنبي ويساوي (0.793).

β_3 : معامل انحدار عجز الموازنة العامة ويساوي (- 0.070).

نلاحظ وجود إشارة سالبة لمعامل سعر النفط وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (Masse) والمتغير المستقل (Oil)، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تقر بوجود علاقة عكسية بين كل من الإصدار النقدي وسعر النفط، بحيث انه إذا تراجع سعر النفط بوحدة واحدة فان الإصدار النقدي سوف يتراجع ب 0.335 وحدة.

نلاحظ وجود إشارة موجبة لمعامل احتياطي النقد الأجنبي وهو ما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (Masse) والمتغير المستقل (Reserve) وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية التي تقر بوجود علاقة عكسية بين كل من الإصدار والاحتياطي، بحيث انه إذا ارتفع الاحتياطي بوحدة واحدة فان الإصدار النقدي يرتفع ب 0.793 وحدة.

نلاحظ وجود إشارة سالبة لمعامل عجز الموازنة العامة وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (Masse) والمتغير المستقل (Sold)، وهذا ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تقر بوجود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة والإصدار النقدي، بحيث أنه إذا تراجع عجز الموازنة العامة بوحدة واحدة فان الإصدار سوف يتراجع ب 0.070 وحدة.

الفرع الأول: الشروط النظرية

1- اتفاق أو (منطقية) إشارة وقيمة معاملات الانحدار:

نلاحظ هنا أن الظاهرة محل الدراسة لم تكن هناك قيود محددة سواء حول إشارات أو معاملات الانحدار، وبالتالي فإننا ننتقل إلى المرحلة التالية من مراحل فحص نموذج الانحدار.

2- القدرة التفسيرية للنموذج :

بالرجوع إلى النموذج الذي تم اعتماده نجد أن معامل الارتباط يساوي 0.974 والذي يدل على وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ونجد كذلك أن معامل التحديد يساوي 0.948 وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة (سعر النفط واحتياطي النقد الأجنبي بالإضافة إلى عجز الموازنة العامة) تمثل 94.8 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الإصدار النقدي)، والباقي (5.2%) يرجع إلى عوامل أخرى لم نأخذها في النموذج النظري تذهب إلى الخطأ لعشوائي.

الفرع الثاني: الشروط الرياضية

سوف نتناول في الشروط الرياضية ما يلي:

- المعنوية الكلية للنموذج.
- المعنوية الجزئية للنموذج.
- شروط المربعات الصغرى العادية.

1 المعنوية الكلية للنموذج:

- الفروض الإحصائية :

الفرض الصفري (H_0): نموذج الانحدار غير معنوي.

الفرض البديل (H_1): نموذج الانحدار المعنوي.

تفريغ النتائج والتعليق عليها:

يتضح من الجدول رقم 06 أن قيمة الاحتمال P. Value تساوي الصفر، وهي اصغر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديلة لها القائل بان نموذج الانحدار معنوي عند مستوى الدلالة 5%، ومن ثم فان هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر.

الجدول رقم 02: تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد

P. Value	ف المحسوبة F cal	متوسط المربعات MS	مجموع المربعات SS	درجات الحرية DF	المصدر Source
0.000 ^b	139.647	21456.782	64370.347	3	الانحدار
.	.	153.650	3533.946	23	الخطأ
.	.	.	67904.283	26	الكلية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

2 المعنوية الجزئية للنموذج:

- شكل الفروض الإحصائية:

$H_0 : B_1 = 0$ $H_1 : B_1 \neq 0$	بالنسبة إلى (β_1)
$H_0 : B_1 = 0$ $H_1 : B_2 \neq 0$	بالنسبة إلى (β_2)
$H_0 : B_1 = 0$ $H_1 : B_2 \neq 0$	بالنسبة إلى (β_3)

- تفريغ النتائج والتعليق عليها:

الجدول رقم 03: نتائج اختبار معنوية معاملات

الانحدار المتعدد

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبارات (ت)	P. Value
a_0	26.974	6.009	0.000
سعر النفط	- 0.335	- 2.006	0.057
احتياطي النقد الأجنبي	0.793	8.138	0.000
عجز الموازنة العامة	- 0.070	- 0.258	0.798

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

التعليق:

بالنسبة إلى (a_0) : نجد أن قيمة الاحتمال P.Vaule تساوي 0.000، وهي أصغر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل له القائل بأن المقدار الثابت في نموذج الانحدار معنوي.

وبالنسبة إلى (سعر النفط): نجد أن قيمة الاحتمال P. Value تساوي 0.05 وهي تساوي مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل له القائل بأن معامل سعر النفط في نموذج الانحدار المقدر معنوي عند مستوى الدلالة 5%.

وبالنسبة إلى (لاحتياطي النقد الأجنبي): نجد أن قيمة الاحتمال P. Value تساوي 0.000، وهي أصغر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل له القائل بأن معامل احتياطي النقد الأجنبي في نموذج الانحدار المقدر معنوي عند مستوى الدلالة 5%.

الفصل الثاني: قياس أثر أهم محددات الإصدار النقدي في الجزائر للفترة (1990 – 2017)

وبالنسبة إلى (عجز الموازنة العامة): نجد أن قيمة الاحتمال P. Value تساوي 0.798، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإننا نقبل الفرض الصفري القائل بأن معامل عجز الموازنة العامة في نموذج الانحدار المقدر غير معنوي.

نظرا لان عجز الموازنة متغير هام في النموذج لا يمكن إزالته من النموذج التطبيقي، بالعودة إلى مصفوفة الارتباط اتضح لنا أن هناك ارتباط قوي بين المتغيرين المستقلين سعر النفط واحتياطي النقد الأجنبي - على أساس أن من فرضيات النموذج استقلالية المتغيرات المستقلة -.

أمام استحالة إزالة المتغير عجز الموازنة (متغير أساسي في النموذج) ووجود ارتباط بين المتغيرين المستقلين الآخرين وذلك بالنظر إلى الملحق رقم (04) نحاول بناء نفس النموذج مع إزالة احد المتغيرين (سعر النفط أو احتياطي النقد الأجنبي). حيث تصبح الصيغة النهائية للنموذج المعتمد كالآتي:

$$M = a_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + U_i$$

$$\text{Masse} = 20.982 + 0.797 \text{ oil} - 1.639 \text{ sold}$$

$$R = 0.895$$

$$R^2 = 0.801$$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v23 التفسير الاقتصادي:

من نموذج الانحدار المقدر يتضح لنا:

- الجزء الثابت a_0 : يساوي (20.982).

معاملات الانحدار:

- β_1 : معامل انحدار سعر النفط ويساوي (0.797).

- β_2 : معامل انحدار عجز الموازنة العامة ويساوي (- 1.639).

بالنسبة لمتغير سعر النفط نلاحظ وجود إشارة موجبة وهو ما يدل على وجود علاقة طردية بالمتغير التابع (Masse)، والمتغير المستقل (Oil)، وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود العلاقة عكسية بينهما، بحيث انه إذا يرتفع سعر النفط بوحدة واحدة فإن الإصدار سوف يرتفع ب 0.797 وحدة.

بالنسبة لمتغير عجز الموازنة العامة نلاحظ وجود إشارة سالبة وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (الإصدار النقدي)، والمتغير المستقل عجز الموازنة العامة، وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين الإصدار والعجز بحيث انه إذا يتراجع عجز الموازنة العامة بوحدة واحدة فإن الإصدار يتراجع ب 1.639 وحدة.

1-2) الشروط النظرية:

القدرة التفسيرية للنموذج:

الفصل الثاني: قياس أثر أهم محددات الإصدار النقدي في الجزائر للفترة (1990 – 2017)

بالرجوع إلى الجدول رقم نجد معامل الارتباط يساوي 0.895 ونجد كذلك معامل التحديد يساوي 80.1% وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة (سعر النفط وعجز الموازنة العامة) تفسر 80.1% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الإصدار النقدي) والباقي 19.9% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

2-2) الشروط الرياضية:

الجدول رقم 04: تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد

المصدر Source	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	ف المحسوبة F.cal	P. Value
الانحدار	2	55204.278	27602.139	50.306	0.000
الخطأ	25	13717.196	548.688	.	.
الكلي	27	68921.474	.	.	.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v23

التعليق:

يتضح من جدول تحليل التباين أن قيمة الاحتمال P. Value تساوي صفر، وهي أصغر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل القائل بأن نموذج الانحدار معنوي ومن ثم أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر. اختبار المعنوية الجزئية: وذلك عن طريق

الجدول رقم 05: نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار المتعدد

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبار (ت)	P. Value
الجزء الثابت a_0	20.982	2.601	0.015
سعر النفط	0.797	4.605	0.000
عجز الموازنة العامة	- 1.639	- 4.503	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v23

التعليق:

بالنسبة ل a_0 : نجد أن قيمة P. Value تساوي 0.015، وهي أصغر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل القائل أن المقدار الثابت في نموذج الانحدار معنوي.

بالنسبة لسعر النفط: نجد أن قيمة الاحتمال P. Value تساوي 0.000، وهي أصغر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل القائل أن معامل سعر النفط في نموذج الانحدار المقدر معنوي.

بالنسبة لعجز الموازنة: نجد أن قيمة الاحتمال P. Value تساوي 0.000، وهي أصغر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل القائل أن معامل عجز الموازنة العامة في نموذج الانحدار المقدر معنوي.

المطلب الثاني: شروط المربعات الصغرى العادية

الفرع الأول: شرط إعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي Normality Test

-الفروض الإحصائية :

-الفرض الصفري (H_0): البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

-الفرض البديل (H_1): البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

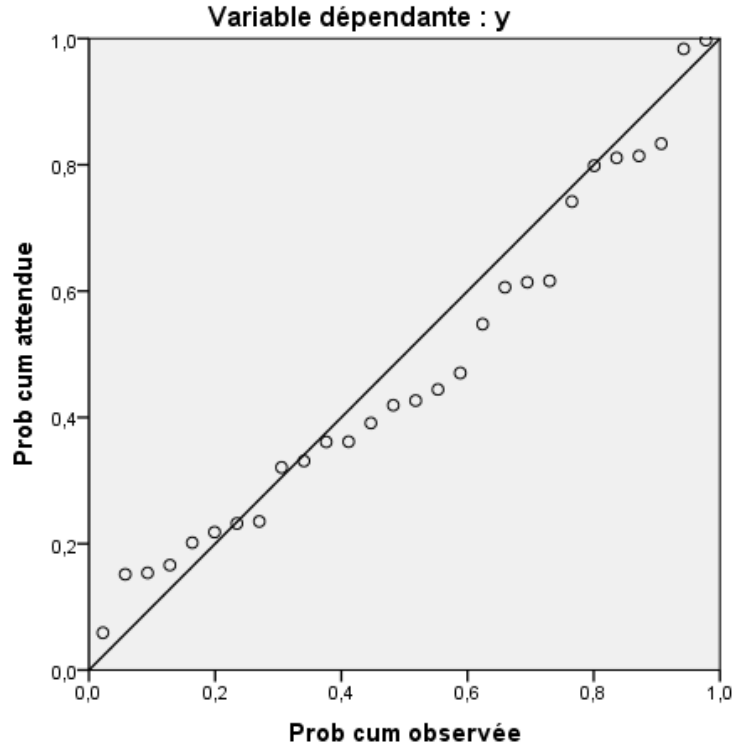
ويتم دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي بطريقتين:

الطريقة الأولى: بيانيا

وذلك من خلال فحص الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية .

الشكل رقم 07: إعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي

Tracé P-P normal de régression Résidus standardisés



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v23

من خلال هذا الرسم يصعب الحكم على اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي لذلك سوف نلجأ إلى الطريقة الأمثل المتمثلة في الطريقة الحسابية.

الطريقة الثانية: حسابيا باستخدام اختبار كل من اختبار (كلومجروف - سيمرنوف)، واختبار (شابيرو - ويليك):

-تفريغ النتائج والتعليق:

جدول رقم 06: نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي

P. value	درجات الحرية	إحصائي الاختبارات	بيانات
0.006	28	0.199	اختبار كلومجروف - سيمرنوف
0.001	28	0.857	اختبار ويليك - شابيرو

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v23

التعليق:

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة P. Value اصغر من مستوى المعنوية 0.05 في كلى الاختبارين، ومن ثم فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل القائل بان البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرع الثاني: الاستقلال الذاتي للبواقي

• الفروض الإحصائية:

الفرض الصفري (H_0): يوجد استقلال بين البواقي (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

الفرض البديل (H_1): لا يوجد استقلال بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

• أداة الحكم:

يتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين البواقي من خلال اختبار Durbin – Watson Test

• خطوات تنفيذ الاختبار:

الخطوة الأولى: حساب إحصائي الاختبار (DW)

من جدول المخرجات الخاص بمعامل التحديد وإحصائي اختبار داربن – واتسون، نجد أن القيمة (DW) تساوي (0.922).

-الخطوة الثانية: إيجاد القيمة الحرجة (وذلك من جدول القيم الحرجة ل DW)

نستطيع اتخاذ القرار مباشرة من خلال قراءة جدول Durbin – Watson عند المعنوية 5%

N=28 K=2	DW=0.922	من الملحق رقم نلاحظ أن: Dl=1.04 Du=1.32
-------------	----------	---

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v23

الخطوة الثالثة: اتخاذ القرار

اتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض الفرض الصفري بشأن الارتباط الذاتي للبواقي، يتم وفقا للقواعد الآتية:

1) نرفض الفرض الصفري في حالتين :

(4-dl < DW < 4)

الحالة الأولى: إذا كان

(0 < DW < dl)

الحالة الثانية: إذا كان

2) ونقبل الفرض الصفري في حالتين:

(2 < DW < 4-du)

الحالة الأولى: إذا كان

(du < DW < 2)

الحالة الثانية: إذا كان

الفصل الثاني: قياس أثر أهم محددات الإصدار النقدي في الجزائر للفترة (1990 – 2017)

3) هذا بالإضافة إلى انه هناك حالتين يكون فيهما القرار غير محدد، بمعنى أننا لا نستطيع تحديد هل يوجد ارتباط ذاتي أم لا:

$$(4-du < DW < 4-dl)$$

$$(dl < DW < du)$$

الحالة الأولى:

الحالة الثانية: عندما

وهنا نجد أن $0 < DW < dl$ ، حيث $(0 < 0.620 < 1.32)$ وبالتالي وفقا لاختبار دارين - واتسون فإننا هنا نقبل الفرض البديل القائل انه لا يوجد استقلال بين البواقي أي يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي، وذلك نظرا لصغر حجم العينة ووجود أخطاء معيارية متحيزة وبالتالي اختبارات إحصائية وفترات ثقة خاطئة أي أن هذا النموذج ليس هو الأحسن.

الفرع الثالث: اختبار تجانس البواقي واختبار شرط عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة

1- اختبار تجانس البواقي

الفروض:

الفرض الصفري: هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء.

الفرض البديل: لا يوجد هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء.

يتم الحكم على مدى تجانس أو ثبات الأخطاء بالطريقة الحسابية (Goldfield – Quandt)

يتم استبعاد 20% من المشاهدات في المنتصف، أي أننا سوف نستبعد 6 مشاهدات من المنتصف.

والمشاهدات التي سيتم استبعادها هي المشاهدات رقم 12،13،14،15،16،17 في هذه الحالة سوف يكون لدينا سلسلتين، كل سلسلة ستضم 11 مشاهدة:

السلسلة الأولى تضم المشاهدات رقم 1،2،....،11 مشاهدة.

السلسلة الثانية تضم المشاهدات رقم 18،19،....،28 مشاهدة.

ثم نقوم بحساب مجموع مربعات الخطأ (SSE) لكل سلسلة من السلسلتين، وذلك من جدول تحليل التباين لمعادلة الانحدار لكل سلسلة.

تحليل التباين للسلسلة الأولى:

الجدول رقم 07: تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	ف المحسوبة	P. Value
Source	DF	SS	MS	F.cal	
الانحدار	2	56.219	28.110	0.558	0.593
الخطأ	8	403.180	50.397	.	.
الكلية	10	459.399	.	.	.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v23.

نلاحظ أن مجموع مربعات الخطأ (SSE_1) للسلسلة الأولى تساوي 403.180.

تحليل التباين للسلسلة الثانية:

الجدول رقم 08: تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد

المصدر Source	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	ف المحسوبة F.cal	P. Value
الانحدار	2	8056.828	4028.414	18.640	0.001
الخطأ	8	1728.972	216.122	.	.
الكلية	10	9785.800	.	.	.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v23

نلاحظ أن مجموع مربعات الخطأ للسلسلة الثانية (SSE_2) تساوي 1728.972.

ثم نقوم بحساب قيمة (F) المحسوبة كما يلي:

$$F = SSE_2 / SSE_1 = 1728.972 / 403.180 = 4.28$$

وهنا نلاحظ أن قيمة (F) المحسوبة تساوي 4.28 وهي أكبر من القيمة الجدولية ($F(11,11,0.05)$) والتي

تساوي 2.81، إذن نقبل الفرض البديل بأنه لا يوجد هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء.

2- اختبار شرط عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة:

2-1- باستخدام معامل تضخم التباين (VIF):

الجدول رقم 09: يمثل معامل تضخم التباين (VIF)

المتغير	VIF	Tolerance
سعر النفط	1.528	0.655
احتياطي النقد الأجنبي	1.528	0.655

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v23

نلاحظ أن جميع قيم هذا المعامل اقل من (5)، وبالتالي لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة.

2-2- اختبار مصفوفة الارتباط: Corrélation Matrix

الجدول رقم 10: يمثل قوة الارتباط بين سعر النفط وعجز الموازنة العامة

X3	X1		
-0.588	1	قوة الارتباط	سعر النفط
0.001	.	Sig	
1	-0.588	قوة الارتباط	عجز الموازنة العامة
.	0.001	Sig	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v23

نلاحظ من الجدول رقم (10) وجود ارتباط عكسي بين سعر النفط وعجز الموازنة العامة، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تقر بان ارتفاع سعر النفط يؤدي إلى ارتفاع رصيد الدولة من العملة الصعبة مما يؤدي إلى زيادة إيراداتها وذلك يساعدها على تغطية مختلف نفقاتها مما يخفض من قيمة العجز الموازني.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل دراسة وتحليل التطورات التي طرأت على الإصدار النقدي وسعر النفط واحتياطي النقد الأجنبي بالإضافة إلى عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017 وقد كان الهدف منها معرفة واختبار تأثير هذه المتغيرات على الإصدار النقدي ومحاولة إيجاد نموذج يتماشى مع واقع الاقتصاد الجزائري وذلك باستخدام عدة اختبارات بالبرنامج الإحصائي spss وذلك باستعمال المعطيات المتحصل عليها. حيث يوجد هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الجزائري وقطاع الطاقة جسدتها التأثيرات الكبيرة لانخفاض أسعار النفط على الكثير من المؤشرات الاقتصادية، إلا أن التقلبات السعرية للنفط وعجز الموازنة العامة من أهم المحددات الرئيسية التي دفعت بالدولة إلى إتباع سياسة الإصدار النقدي من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي والنقدي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو في مختلف القطاعات الاقتصادية.

الخاتمة

إن التغيرات التي طرأت على الإيرادات العامة في الجزائر، بسبب تراجع أسعار النفط أدت إلى اختلالات في الميزانية العمومية لزيادة الإنفاق الحكومي، يقابله نقص في الإيرادات العامة، ولهذا وجب البحث عن مصادر تمويلية بديلة لتغطية هذا العجز، إلا أن الحكومة الجزائرية لجأت إلى التمويل غير التقليدي عن طريق الإصدار النقدي الجديد دون تغطية مادية أو إنتاج اقتصادي.

1) اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

وجود علاقة عكسية بين كل من سعر النفط والإصدار النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990 إلى 2017 بالنسبة لهذه الفرضية فإننا نؤكد صحتها فيما يخص وجود علاقة عكسية بين كل من سعر النفط والإصدار النقدي في النموذج الأول، وهو ما يتفق مع منطلق النظريات الاقتصادية، ولكن بعد حذف متغير احتياطي النقد الأجنبي من هذا النموذج، ظهر نموذج ثاني يضم كل من سعر النفط وعجز الموازنة العامة، والذي يدل على وجود علاقة طردية بين سعر النفط والإصدار، وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية السابقة.

الفرضية الثانية:

وجود علاقة عكسية بين احتياطي النقد الأجنبي و الإصدار النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990 إلى 2017)، بالنسبة لهذه الفرضية فإننا ننفي صحتها لأنها لا تتوافق مع نتائج النموذج الأول الذي يقر بوجود علاقة طردية بينهما، فقد قمنا بحذف متغير احتياطي النقد الأجنبي من النموذج بسبب الارتباط القوي بينه وبين سعر النفط وذلك ما يبينه الملحق رقم 04، لان لهما نفس التأثير تقريبا على الإصدار النقدي.

الفرضية الثالثة:

وجود علاقة طردية بين كل من عجز الموازنة العامة والإصدار النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2017)، بالنسبة لهذه الفرضية فإننا لا نؤكد صحتها، وهو ما لا يتفق مع منطلق النظريات الاقتصادية نظرا ما تم التوصل إليه في الدراسة القياسية.

النتائج:

يمكن الخروج ببعض النتائج من هذه الدراسة، يمكن حصرها فيما يلي:

1. إن إقراض الخزينة العمومية من البنك المركزي أدى إلى رفع التضخم المطرد من سنة لأخرى حيث سجلت وتيرته ارتفاعا، مما اثر سلبا على أسعار السلع الغذائية والمنتجات وكذلك على القدرة الشرائية للمواطن.

2. إن سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر هي سياسة التمويل بالعجز، من خلال التمويل بالإصدار النقدي من فراغ، حيث وجه هذا الإصدار إلى شراء سندات الخزينة العمومية وليس أذونات الخزنة.
3. إن لجوء الحكومة إلى سياسة الإصدار النقدي تجنباً لردة فعل الأعوان الاقتصاديين الراضين للزيادة في كل من الضرائب والتكاليف.
4. يكمن الإشكال بالنسبة لسياسة التمويل غير التقليدي في كيفية وتوقيت طرح الكتلة النقدية ووجهة هذه الأموال إن كانت موجهة للقطاع الإنتاجي أو الاستهلاكي، حتى لا تؤدي إلى تضخم، على اعتبار أن هذه الكتلة المتأتية من الفراغ تشكل تضخماً في الاقتصاد.
5. سياسة التمويل غير التقليدي تكون فعالة بشكل أفضل في اقتصاديات دخلت مرحلة الانكماش الاقتصادي بمستوى متدني نسبياً من الديون السيادية سواء كانت هذه الديون محلية أو خارجية، فإذا ما كانت الديون السيادية مرتفعة فإن هذا سيد من فعالية سياسة التيسير الكمي و/أو سياسة تخفيض قيمة العملة و/أو سياسة الإصدار النقدي، لأن هذا سيؤدي إلى تخفيض قيمة العملة المحلية في كل الحالات واختلاف السياسات، وسيضعف المتاعب المالية للحكومة من جهة، ومن جهة أخرى فإن الجهات المدينة سوف تعمل على معارضة هذه السياسة خاصة إذا كانت الدولة في اتحاد نقدي، أو تكتل اقتصادي إقليمي، على اعتبار أن هذه السياسات ستخفض قيمة العملة أمام العملات الأجنبية، وبالتالي فإن المقرضين سيحصلون على مبالغ مالية أقل قيمة من تلك التي أقرضوها، وهذا ما سيزيد الضغط على الحكومة ويعمل على إرباكها في تنفيذ سياسة الإصدار النقدي من فراغ، وعليه فإن دخول سياسة الإصدار النقدي بديون متدنية جداً سيعمل على تحييد هذه الضغوط والإرباكات على الحكومة، ويساعد على زيادة فعالية هذه السياسة.
6. جاءت سياسة الإصدار النقدي لمواجهة تداعيات الأزمة النفطية وانخفاض أسعار النفط التي استنزفت الموارد المالية للدولة وأدت إلى تقادم عجز الموازنة العامة، حيث بلغت سنة 2013 ما قيمته -26.81 مليار دولار مقارنة بسنة 2014 الذي قدر بـ-38.08 مليار دولار.
7. رغم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ سنة 2000، إلا أن الإيرادات العامة لا زالت تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات من الجباية النفطية رغم تشجيع القطاعات الإنتاجية الأخرى إلا أن مساهمتها بقيت محتشمة، ويظهر لنا ذلك من خلال العجز في الموازنة العامة منذ سنة 2009 بسبب تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية.
8. يعتبر عجز الموازنة العامة من أهم الأسباب التي تؤدي لمشاكل اقتصادية أخرى، مثل ارتفاع نسب التضخم والبطالة وانخفاض نسب النمو الاقتصادي فهذا المؤشر يؤثر على أداء المؤشرات الاقتصادية.

(3) التوصيات:

يمكن الخروج ببعض التوصيات من هذه الدراسة، ونوردها فيما يلي:

- 1) العمل على تحسين الوضع الاقتصادي مما يتطلب وجود بنك مركزي مستقل يعمل على الحد من التضخم ولا يصبح دوره يقتصر على خلق وإصدار النقود وضخها في الاقتصاد.
- 2) إتباع سياسة الإصدار النقدي بمجموعة من التدابير و الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية من بينها استعادت توازنات خزينة الدولة و كذلك استعادة توازنات ميزان المدفوعات.
- 3) محاربة التهرب الضريبي لان هذا الإجراء وحده قادر على جلب مليارات الدينارات.
- 4) أهمية طرح الصكوك الإسلامية بعد توفير الغطاء القانوني لها مثل معظم الدول الإسلامية.
- 5) سعي الحكومة على تطوير الجهاز الإنتاجي.
- 6) اللجوء إلى التمويل الإسلامي وخاصة استخدام المنتجات المصرفية.
- 7) تطوير سوق الأسهم من أجل محاولة الحصول على التمويل اللازم وذلك من خلال العديد من الإصلاحات.
- 8) توجيه الإصدار النقدي لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية وهي تمويل العجز وتمويل الدين العام الداخلي إضافة إلى تمويل الاستثمار الوطني.
- 9) العمل على تطوير الاقتصاد الغير نفطي والعمل على تعزيز نظام الاستثمار.
- 10) محاولة قيام الدولة بتخفيض الدعم المقدم من اجل تقليل النفقات العامة.
- 11) إتباع سياسة حكيمة للموازنة العامة، بحيث تضمن أن يظل العجز في الموازنة محدودا ويمكن تمويله من خلال الإقراض الداخلي والخارجي وليس من خلال إصدار المزيد من النقود، وان قيمة العملة تعتمد أيضا بشكل حاسم على إجراءات المالية العامة، ويجب استبعاد التمويل النقدي كليا لسد عجز الموازنة العامة، ولذلك يجب أن يكون مؤسسي يحدد من قدرة الحكومة على تمويل العجز.

(4) آفاق الدراسة:

وفي الحقيقة أيما عمل منجز إلا وتعتبره جملة من النقائص والعيوب، ومن خلال دراستنا هذه لاحظنا وجود

عدة جوانب يمكن اقتراحها كإشكاليات للبحث فيها مستقبلا وهي كالاتي:

- دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على الإصدار النقدي.
- سياسة التمويل الغير تقليدي وأثارها في سد عجز الموازنة العامة.
- التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل الغير تقليدي في الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم 01: نموذج Récapitulatif

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,974 ^a	,948	,941	12,39556	1,097

a. Prédicteurs : (Constante), x3, x1, x2

b. Variable dépendante : y

الملحق رقم 02: جدول تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	64370,347	3	21456,782	139,647	,000 ^b
	Résidu	3533,946	23	153,650		
	Total	67904,293	26			

a. Variable dépendante : y

b. Prédicteurs : (Constante), x3, x1, x2

الملحق رقم 03: نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار المتعدد

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés			Statistiques de colinéarité		
	B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.	Tolérance	VIF	
1	(Constante)	26,974	4,430		6,089	,000		
	x1	-,335	,167	-,213	-2,006	,057	,201	4,972
	x2	,793	,097	1,137	8,138	,000	,116	8,632
	x3	-,070	,273	-,021	-,258	,798	,331	3,021

a. Variable dépendante : y

الملحق رقم 04: مصفوفة الارتباط

Corrélations

		x1	x2
x1	Corrélation de Pearson	1	,876**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	28	27
x2	Corrélation de Pearson	,876**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	27	27

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

الملحق رقم 05: نموذج Récapitulatif

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,895 ^a	,801	,785	23,42409	,922

a. Prédicteurs : (Constante), x3, x1

b. Variable dépendante : y

الملحق رقم 06: جدول تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	55204,278	2	27602,139	50,306	,000 ^b
	Résidu	13717,196	25	548,688		
	Total	68921,474	27			

a. Variable dépendante : y

b. Prédicteurs : (Constante), x3, x1

الملحق رقم 07: اختبار نتائج معنوية معاملات الانحدار المتعدد

Modèle		Coefficients ^a					Statistiques de colinéarité	
		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Tolérance	VIF
		B	Erreur standard	Bêta				
1	(Constante)	20,982	8,067		2,601	,015		
	x1	,797	,173	,508	4,605	,000	,655	1,528
	x3	-1,639	,364	-,497	-4,503	,000	,655	1,528

a. Variable dépendante : y

الملحق رقم 08:

	Tests de normalité					
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	Ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
Y	,199	28	,006	,857	28	,001

a. Correction de signification de Lilliefors

الملحق رقم 09: جدول تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد

		ANOVA ^a				
Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	56,219	2	28,110	,558	,593 ^b
	Résidu	403,180	8	50,397		
	Total	459,399	10			

a. Variable dépendante : y

b. Prédicteurs : (Constante), x3, x1

الملحق رقم 10: جدول تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	8056,828	2	4028,414	18,640	,001 ^b
	Résidu	1728,972	8	216,122		
	Total	9785,800	10			

a. Variable dépendante : y

b. Prédicteurs : (Constante), x3, x1

الملحق رقم 11: مصفوفة الارتباط

Corrélations			
		x1	x3
x1	Corrélacion de Pearson	1	-,588**
	Sig. (bilatérale)		,001
	N	28	28
x3	Corrélacion de Pearson	-,588**	1
	Sig. (bilatérale)	,001	
	N	28	28

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

الملحق رقم 12: تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار.

السنوات	سعر الصرف
1990	8,9575
1991	18,473
1992	21,836
1993	23,345
1994	35,059
1995	47,741
1996	54,7531
1997	57,7114
1998	58,7487
1999	66,6412
2000	75,3165
2001	77,2694
2002	79,6861
2003	77,3768
2004	72,0659
2005	73,3627
2006	72,6464
2007	69,3656
2008	64,5684
2009	72,646
2010	74,4041
2011	72,8537
2012	77,5519
2013	79,3809
2014	80,5606
2015	100,4641
2016	109,4654
2017	114.14

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي لسنة 2004، 2008، 2012، 2017.

قائمة المراجع

الكتب:

- 1- إبراهيم متولو حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفطر الجامعي، مصر، 2010 .
- 2- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع عمان، 2010.
- 3- رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة على الاقتصاد المصري، دار النشر والتوزيع، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994 .
- 4- سعيد فرهود، علم المالية العامة، مع دراسة تطبيقية من المملكة العربية السعودية، السعودية، معهد الإدارة العامة 1983 .
- 5- عبد الحميد المطلب، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، دار النشر لتوزيع، القاهرة، 2003 .
- 6- عبد المجيد فدوى، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.
- 7- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، لبنان، 1977 .
- 8- محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1983 .
- 9- معلم يوسف، محاضرات في المالية العامة، 2004 .
- 10- هشام حيدر، السيولة للدولة والبلدان النامية، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 1977.

رسائل جامعية:

- 1- ابتهاج حامد عبد الحي جابر، تقديم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الريباط الوطني، 2016 .
- 2- أمينة صالح، انعكاسات تغيرات إيرادات النفط على المتغيرات السياسية المالية في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة (2015، 1990)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد القياسي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016-2017.
- 3- أنور محمد أيمن السباعي، الضوابط الاقتصادية للإصدار النقدي بين النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة القران والعلوم الإسلامية، كلية الدراسات العليا السودان، 2014 .
- 4- بوكريدي عبد القادر، متطلبات كفاءة إدارة احتياطات النقد الأجنبي بالبنوك المركزية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، 2015.

- 5- جليل عبد المنعم، بودر بالة بنعمر، أثار صدمات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، دراسة تحليلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016 .
- 6- سامي محمد محمد مقداد، إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة استكمالية للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008 .
- 7- سليمان زواري فرحات، صناديق الثورة السيادية ودورها في تحريك عملية التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة واقع وآفاق الثروة السيادية العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 ، السنة الدراسية 2016-2017.
- 8- عباسة نور الدين، أثر احتياطي النقد الأجنبي على الاقتصاديات النامية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، السنة الدراسية 2016-2017.
- 9- عبد الله حسن أبو القمصان، العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز في الموازنة العامة لسلطة الفلسطينية (1995- 2013)، رسالة استكمالية للحصول على درجة الماجستير في اقتصاد التنمية من كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2015 .
- 10- قويدري قو شيع بو جمعة، انعكاسات تقلبات البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، السنة الدراسية 2008- 2009.
- 11- كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه للعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الدراسية 2013 - 2014 .
- 12- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر، تونس أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 .
- 13- لطرش أنوري، هوام منصف، أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة تبسة، السنة الدراسية 2015-2016 .
- 14- يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018، ص 52.

المقالات والتقارير:

- 1- أبو العيون محمود، التشابك المالي والنقدي وفعالية السياسة الاقتصادية، العدد 415، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع القاهرة، 1989.

- 2- العشي وليد، تجربة التسيير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، 2018.
 - 3- أنفال نسيب، التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل الغير تقليدي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2019.
 - 4- حلومي حكيم، باهي نوال، عجز الموازنة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2001، 2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة جمعة لخضر، الوادي، 2018.
 - 5- زايري بالقاسم، إدارة احتياطي النقد وتمويل التنمية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008.
 - 6- صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطات النقد الأجنبي، 2001.
 - 7- صيبة عبد العزيز، فعالية البنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000 2001، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، 2014.
 - 8- عيسى محمد الغزالي، عجز الموازنة المشكلات والحلول، سلسلة دورية بقضايا التنمية في الدول العربية العدد 63، 2007.
 - 9- فاطمة الزهراء خبازي، أثر ممارسات الإفصاح عن الاحتياطات الأجنبية على شفافية السياسات النقدية والمالية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11، جامعة خميس مليانة.
 - 10- زغلول رزق، اتجاهات الدين العام المحلي في مصر كيفية ادارته، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002، ص 06.
- القوانين والمراسيم والمواثيق:**
- 1- الأمر 11\03 المؤرخ في 20\08\2003.
 - 2- الأمر 17\10\11 المؤرخ في 11\10\2017.
 - 3- الجريدة الرسمية، العدد 57، الصادرة في 12\10\2017.